

بحث بعنوان

دور اللامركزية الإدارية في تحقيق التنمية المستدامة
(دراسة تطبيقية على محافظة القاهرة)

The Role of Administrative Decentralization in Achieving
Sustainable Development
(Applied Study on Cairo Governorate)

دكتور

محمود أنيس

أكاديمية الشرطة

الملخص:

تُعد اللامركزية الإدارية أداة أساسية لتعزيز كفاءة الإدارة العامة وتحقيق تنمية مستدامة شاملة، من خلال منح السلطات المحلية صلاحيات أوسع في التخطيط واتخاذ القرار، وفي محافظة القاهرة، تسهم اللامركزية في تخفيف العبء عن الإدارة المركزية وتفعيل دور المجتمع المحلي في تحديد أولويات التنمية بما يضمن تلبية الاحتياجات الفعلية للسكان.

تُظهر الدراسة أن تفعيل اللامركزية الإدارية في محافظة القاهرة يسهم في تحسين إدارة الموارد وتحقيق توزيع عادل للمشروعات، خاصة في المناطق المهمشة، ويعتمد نجاحها على كوادِر مؤهلة، ورقابة فعالة، وتنسيق مؤسسي، وبذلك تُعد اللامركزية مدخلاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة عند توفر الدعم المؤسسي والإرادة السياسية.

وتشير المؤشرات الميدانية إلى أن تطبيق اللامركزية في محافظة القاهرة لا يقتصر فقط على تحسين الأداء الإداري، بل يمتد أثره إلى تعزيز المشاركة المجتمعية، حيث يتيح للمواطنين والمجتمع المدني دوراً فاعلاً في رسم السياسات المحلية ومراقبة تنفيذها، مما يعزز من الشفافية والمساءلة. كما أن إشراك الفاعلين المحليين في اتخاذ القرار يسهم في بناء سياسات أكثر واقعية واستجابة للبيئة الاجتماعية والاقتصادية للمناطق المختلفة داخل المحافظة، وهو ما يُعد عنصراً محورياً في استدامة التنمية وتكريس العدالة المجتمعية.

الكلمات المفتاحية: اللامركزية الإدارية - التنمية المستدامة - الإدارة المحلية - محافظة القاهرة - الحكم المحلي - التخطيط التنموي - توزيع الموارد - المشاركة المجتمعية.

Abstract:

Administrative decentralization is a fundamental tool for enhancing the efficiency of public administration and achieving comprehensive sustainable development by granting local authorities broader powers in planning and decision-making. In Cairo Governorate, decentralization helps reduce the burden on central administration and activates the role of the local community in setting development priorities, ensuring that the actual needs of the population are met.

The study shows that implementing administrative decentralization in Cairo contributes to improved resource management and equitable distribution of development projects, especially in marginalized areas. Its success depends on qualified personnel, effective oversight, and institutional coordination. Thus, decentralization serves as a key approach to achieving sustainable development when supported by institutional frameworks and political will.

Field indicators suggest that the implementation of decentralization in Cairo Governorate not only improves administrative performance but also enhances community participation. It allows citizens and civil society to play an active role in shaping local policies and monitoring their implementation, thereby promoting transparency and accountability. Moreover, involving local actors in decision-making contributes to the development of policies that are more realistic and responsive to the social and economic context of the various areas within the governorate, which is a key element in ensuring sustainable development and reinforcing social justice.

Keywords: Administrative Decentralization – Sustainable Development – Local Administration – Cairo Governorate – Local Governance – Development Planning – Resource Allocation – Community Participation.

■ مُقدمة:

شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية ظهور عديد من النظريات والمفاهيم التي تهدف إلى إعادة النظر في دور المنظمات العامة وآليات عملها، فمع دخول مفاهيم جديدة إلى علم الإدارة وتعدد الخدمات التي تقدمها تلك المنظمات أصبح من الضروري إعادة تقييم أدائها لإرساء أسس الإصلاح الإداري عن طريق تطوير هذا الأداء ورفع مستوى الكفاءة والفعالية وتقليل التكاليف.

ولذلك فإن تطوير المنظمات العامة ضرورة حتمية لتصبح ذات كفاءة وفعالية لمواجهة التحديات ومواكبة التغيير في البيئات الداخلية والخارجية لها والتفاعل مع المواطنين لتقديم خدمات متميزة لهم بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، واللامركزية تلعب دورًا كبيرًا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تفويض السلطات المحلية والحكومات الإقليمية المزيد من الصلاحيات والموارد، ويؤدي ذلك إلى تحسين كفاءة وفعالية الإدارة العامة وتسهيل تنفيذ السياسات التنموية التي تلبي احتياجات السكان المحليين بشكل مباشر، من خلال تحسين المشاركة المجتمعية وزيادة الشفافية والمساءلة، وتحقيق التوازن بين المناطق المختلفة.

ومن هذا المنطلق تبرز أهمية اللامركزية الإدارية كمفهوم قائم على ترشيح المنظومة الإدارية لمنظمات العامة حيث يمكن اعتباره كمظلة يمكن من خلالها تحقيق التنمية المستدامة.

أولاً . مشكلة البحث:

إن اللامركزية لكي تتجح ينبغي ألا تتحرك في فلك منفصل أو مستقل عن السياسات والبرامج التنموية وإلا فلن يكون لهذا الإصلاح توجهًا استراتيجيًا، فغاية اللامركزية ورسالتها ينبغي أن تشتق من أولويات وبرامج الاستراتيجية التنموية لأن هذه الأولويات هي التي تحدد قطاعات الجهاز الحكومي المطلوب إصلاحها وهي التي تحدد البرامج المستهدفة من التطوير.

لذا نجد أن اللامركزية تلعب دورًا هامًا في دعم التحول في السياسات الاقتصادية والتنمية وفي تعزيز قدرات على إدارة هذه السياسات إدارة فعالة على تحقيق غاياتها، وبالتالي تتمثل المشكلة البحثية في ضعف تحقيق التنمية المستدامة في دواوين المحافظات نتيجة قصور اللامركزية الإدارية، ومن الممكن صياغة سؤال رئيسي للمشكلة كالاتي: ما دور اللامركزية الإدارية في تحقيق التنمية المستدامة؟ وهو ما يسعى إليه الباحث من خلال الدراسة الماثلة.

ثانيًا . أهداف البحث:

- ١- التعرف على مدى تحقق عناصر اللامركزية الإدارية (التنظيم - الرقابة - تفويض السلطة - اتخاذ القرارات الإدارية) في الإدارة المحلية.
- ٢- تناول مفهوم التنمية المستدامة التي تسعى الدول والمؤسسات إلى إحداثها في المجتمع.
- ٣- مدى تحقق التنمية المستدامة في الإدارة المحلية.
- ٤- التعرف على العلاقة بين اللامركزية الإدارية والتنمية المستدامة.
- ٥- متطلبات تعزيز اللامركزية كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء نتائج تحقق اللامركزية والتنمية المستدامة.

ثالثًا . أهمية البحث:

- ١- الوقوف حول مفهوم اللامركزية الإدارية ومزاياها.
- ٢- الوقوف حول مفهوم التنمية المستدامة وبيان أهدافها.
- ٣- إيضاح دور اللامركزية الإدارية في تحقيق التنمية المستدامة.
- ٤- بيان مدى فاعلية عناصر اللامركزية الإدارية في ضوء التنمية المستدامة.
- ٥- استعراض مجتمع الدراسة وعينة البحث (الإطار الميداني).

رابعًا . منهج البحث:

نظرًا لطبيعة الموضوع ولغرض معالجة الإشكالية المطروحة وتحليل أبعادها والإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بالاعتماد على المسح المكتبي لمختلف الكتب

والمقالات والمجلات والتقارير ذات الصلة بالموضوع محل الدراسة، وقد كان الهدف من ذلك تقديم تغطية وافية لمتغيرات البحث.

خامسًا - تقسيم البحث: تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث يسبقهما مقدمة:

حيث جاء المبحث الأول بعنوان: "مفهوم اللامركزية الإدارية ومزاياها" واشتمل على مطلبين الأول: "تعريف اللامركزية الإدارية وأنواعها"، ويتضمن الفرع الأول: "تعريف وصور اللامركزية الإدارية" والفرع الثاني: "مزايا وأركان اللامركزية الإدارية"، أما المطلب الثاني: "أهداف اللامركزية الإدارية والرقابة على أعمالها"، وتضمن على الفرع الأول بعنوان: "أهداف اللامركزية الإدارية"، والفرع الثاني: "الرقابة على أعمال الهيئات اللامركزية".

أما المبحث الثاني فقد جاء بعنوان: "مفهوم التنمية المستدامة وبيان أهدافها"، واشتمل على المطلب الأول الذي جاء بعنوان: "ماهية التنمية المستدامة"، وتضمن على الفرع الأول: "تطور مفهوم التنمية المستدامة"، والفرع الثاني بعنوان: "أبعاد التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠)"، والمطلب الثاني جاء بعنوان: "الرؤية المصرية للتنمية المستدامة (٢٠٣٠)"، وتضمن على الفرع الأول الذي جاء بعنوان: "أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة"، أما الفرع الثاني: "الإطار الحاكم للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة".

وبالنسبة للمبحث الثالث فقد جاء بعنوان: "دور اللامركزية الإدارية في تحقيق التنمية المستدامة"، واشتمل على المطلب الأول بعنوان: "تعزيز اللامركزية الإدارية كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة"، وتضمن الفرع الأول بعنوان: "حوكمة اللامركزية الإدارية"، الفرع الثاني: "أثر نظام اللامركزية على التنمية المحلية المستدامة"، أما المطلب الثاني: "مدى فاعلية عناصر اللامركزية الإدارية في ضوء التنمية المستدامة"، وتضمن على الفرع الأول بعنوان: "مجالات اللامركزية

— مجلة العلوم القانونية والاقتصادية - العدد الثاني - السنة السابعة والستون - يوليو ٢٠٢٥ —

وتوسيع المشاركة الديمقراطية"، والفرع الثاني: "مجتمع الدراسة وعينة البحث (الإطار الميداني).

(الخاتمة: النتائج - التوصيات).

المبحث الأول

مفهوم اللامركزية الإدارية ومزاياها

تمهيد وتقسيم:

يعتمد التنظيم الإداري على أساليب فنية تتمثل في النظام المركزي^(١)، واللامركزي بهدف توزيع النشاط الإداري بين مختلف الأجهزة الإدارية التابعة للدولة، وتدل بعض الدراسات التي تناولت التنظيم الإداري، أن دور الإدارة المحلية يختلف تبعاً للأسلوب الإداري الذي تتبعه الدولة، فنجد دور الإدارة المحلية يكون أكثر نماءً وتقدمًا للشعوب في بلاد اللامركزية الإدارية، على عكس الدول التي تطبق المركزية في أسلوب تنظيمها الإداري، وتلعب المحليات في جميع الدول الديمقراطية التي تأخذ بالنظام اللامركزي دوراً بارزاً في تغيير الواقع، والتطوير والتحديث، والأهم من ذلك أنها تسهم بشكل حقيقي في حل المشكلات التي تواجه القرى والمدن، فهناك مجالس محلية تقوم بكل الاختصاصات، ولها قرارات ذات حجة قانونية، وفي المقابل هناك من الدول تطبق المركزية الإدارية، وبالتالي يكون دور الإدارات المحلية بها محدود ويتسم بالروتين.

وبناءً على ما تقدم، سوف يقوم الباحث بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: تعريف اللامركزية الإدارية وأنواعها.

المطلب الثاني: أهداف اللامركزية الإدارية والرقابة على أعمالها.

(١) وفي المقابل يعرف بعض من الفقه الإداري المركزية الإدارية La Centralisation Administrative بأنها: "حصر الوظيفة الإدارية وتجميعها في يد سلطة واحدة رئيسية، تنفرد بالبت النهائي في جميع الاختصاصات الداخلة في هذه الوظيفة عن طريق ممثلها في عاصمة الدولة، أو في أقاليمها، وتسمى السلطة المركزية Le pouvoir central". انظر في ذلك: سليمان الطماوي: "مبادئ القانون الإداري - دراسة مقارنة"، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٨٢؛ ثروت بدوي: "القانون الإداري"، المجلد الأول، القاهرة، ١٩٨١، ص ٣٤٣.

المطلب الأول

تعريف اللامركزية الإدارية وأنواعها

يقوم نظام اللامركزية الإدارية^(١) على أساس توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين أشخاص الإدارة المحلية في الأقاليم، وتتمتع هذه الأشخاص بالشخصية المعنوية المستقلة، مع خضوعها لرقابة الحكومة المركزية. ففي هذا النظام تتمتع السلطة المحلية بقدر من الاستقلال في ممارسة اختصاصاتها فتحفظ الإدارة المركزية بإدارة بعض المرافق العامة القومية وتمنح الأشخاص المعنوية المحلية سلطة إنشاء وإدارة بعض المرافق العامة ذات الطابع المحلي، وعلى ذلك تظهر في هذا النظام إلى جانب الدولة أو الإدارة المركزية أشخاص معنوية محلية أو مرفقية يطلق عليها "الإدارة اللامركزية".

وسوف يعرض الباحث تعريف نظام اللامركزية الإدارية، وأركانه، وصوره، وذلك من خلال الفرعين:

الفرع الأول: تعريف وصور اللامركزية الإدارية.

الفرع الثاني: مزايا وأركان اللامركزية الإدارية.

(١) أمّا بالنسبة لنظام المركزية الإدارية فإن يتحقق إذا تجمعت الوظيفة الإدارية، وانحصرت سلطة التقرير النهائي في جميع الاختصاصات المتعلقة بها في يد السلطة المركزية بحيث تمارسها بنفسها أو بواسطة الموظفين التابعين لها، الذين يشملهم التدرج الوظيفي، ويكونون خاضعين لسلطانها الرئاسية سواء أكانوا في العاصمة أو في أقاليم الدولة. وتندرج تبعية الموظفين من القاعدة إلى القمة. انظر في ذلك كل من:

- Max Gounelle: Introduction au droit public Française, Paris, British Library, 1979, P.55.

عبد الوهاب شكري: "العلاقة بين السلطة المحلية - موسوعة الحكم المحلي، الأساسيات النظرية للحكم المحلي"، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الدول العربية، الجزء الأول، ١٩٧٧، ص ١.

الفرع الأول

تعريف وصور اللامركزية الإدارية

لا شك أن الدولة الحديثة تتبع الأسلوب الإداري الذي يتفق مع ظروفها وأوضاعها الخاصة بها؛ حيث إن الاتجاه الحديث في نُظم الحكم بصفة عامة يميل نحو الأخذ بالنظام اللامركزي؛ نظراً لوجود العديد من الاعتبارات ذات الطابع السياسي والقانوني والاجتماعي.

(أولاً) تعريف اللامركزية الإدارية:

تُعد اللامركزية الإدارية بمثابة عملية لنقل السلطة والمسؤوليات الإدارية من الحكومة المركزية إلى الوحدات الإدارية المحلية، مثل البلديات، المحافظات، أو الأقاليم، والهدف الأساسي من اللامركزية الإدارية هو تحسين كفاءة الإدارة العامة، تعزيز الاستجابة لاحتياجات المواطنين المحلية، وتقوية الحوكمة المحلية^(١). لذا فقد عرفها الفقه المصري والفرنسي على النحو التالي:

تعرف اللامركزية الإدارية في الفقه المصري بأنها: "نظام التسيير والإدارة الذاتية المستقلة للمصالح والشئون المحلية بواسطة السلطات الإقليمية المنتخبة أو المعنية مع بقاء هذه الأخيرة تندرج في إطار التنظيم العام للدولة من خلال إخضاعها للرقابة الوصائية من السلطة المركزية في العاصمة"^(٢).

كما عرفها آخر بأنها: "توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين الهيئات المحلية أو المصلحية المستقلة، بحيث تكون هذه الهيئات في ممارستها لوظيفتها الإدارية تحت إشراف رقابة الحكومة المركزية"^(٣).

(١) أنور رسلان: "الوجيز في القانون الإداري"، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٠٠.

(٢) مصطفى محمود عفيفي: النظام القانوني للإدارة المحلية بين المركزية واللامركزية الإدارية"، دار الكتب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٠٤.

(٣) سليمان الطمان: الوجيز في القانون الإداري"، الطبعة الأولى، ١٩٧٣، ص ١١. ربيع فتح الباب: "القانون الإداري"، الجزء الأول، دار الرحمن، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٨٤.

وعرفت في رأي آخر بأنها: "توزيع الوظيفة المركزية بين هيئات أو مجالس محلية مستقلة تخضع لرقابة السلطة المركزية"^(١).

أما بالنسبة للفقهاء الفرنسي فلقد عرفها أحد الفقهاء بأنها: "التجسيد المادي للامركزية الإدارية بغرض تحقيق نقل الاختصاصات التي كانت تُمارسها الدولة إلى هيئات إقليمية أو محلية أو غيرها تتمتع بالشخصية الاعتبارية"^(٢).

كما يرى آخر بأنها: "صورة من صور التنظيم الإداري للدولة التي تُعتمد فيها مراكز اتخاذ القرار، الأمر الذي يتطلب تعدد الأشخاص من ناحية والاستغلال النسبي لهؤلاء الأشخاص وعلاقتهم ببعضهم البعض"^(٣).

وبناءً على ما تقدم من تعاريف يرى الباحث أن اللامركزية هي اعتراف الدولة للأشخاص المعنوية الدنيا (بلديات، مجالس محلية، مؤسسات عمومية...) بنوع من الاستقلالية في تسيير شؤونها الداخلية، لكن دائماً تحت إشراف ومراقبة السلطة المركزية.

ومن خلال التعاريف السابقة يجد الباحث أن اللامركزية الإدارية تنشأ على أساس توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية الكائنة في العاصمة، وهيئات إقليمية أو مصلحة، وتباشر هذه الهيئات سلطاتها في النطاق المرسوم لها قانوناً تحت إشراف الحكومة ورقابتها، دون أن تكون خاضعة لهاً خضوعاً رئاسي^(٤).

(ثانياً) صور اللامركزية الإدارية:

تأخذ اللامركزية الإدارية شكلين أساسيين، هما: "اللامركزية الإقليمية واللامركزية المصلحية"، وهو ما سيعرض له الباحث من خلال النقاط التالية:

(١) صبري حمودة: "اللامركزية المحلية ورقابة السلطة المركزية في ليبيا"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٧٢، ص ٦٦.

(2) René chapus: "Droit administratif", general" edition, monte-charg, 3^e edition, Paris, 1987, p.297.

(3) Lois rotabas et Paul Isoart: "Manuel de Droit Public et Administratif Librairie Générale de Droit et Jurisprudence" Vingtième édition, Paris, 1982, p. 97.

(٤) محمد عبدالحاميد أبو زيد: "توازن السلطات ورقابتها - دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص ٢٩٤.

الصورة الأولى: اللامركزية الإقليمية هي: التي عُرف بها النظام اللامركزي في بادئ الأمر، وتقتضى أن ينشأ جهاز إداري في كل إقليم من أقاليم الدولة يتخصص في إدارة مصالح الأقاليم المختلفة^(١).

وبناءً عليه تُمنح السلطات المركزية إلى جزء من إقليم الدولة جانب من اختصاصاتها في إدارة المرافق والمصالح المحلية مع تمتعها بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري. وتستند هذه الصورة إلى فكرة الديمقراطية التي تقتضي إعطاء سكان الوحدات المحلية الحق في مباشرة شؤونهم ومرافقهم بأنفسهم عن طريق مجالس منتخبة منهم^(٢).

عناصر اللامركزية الإقليمية:

وتقوم اللامركزية الإقليمية أو المحلية على ثلاث عناصر:

أ- مصالح محلية أو إقليمية متميزة: يتم منح الشخصية المعنوية للوحدات المحلية لاعتبارات إقليمية أو محلية، يجد المشرع أن من الأفضل أن تباشرها هيئات محلية معينة وإسناد إدارتها إلى سكان هذه الوحدات أنفسهم. ولا شك أن سكان هذه الوحدات أدرى من غيرهم بواجباتهم وأقدر على إدارة هذه المرافق وحل مشكلاتها، كما أن هذا الأسلوب يمنح الإدارة المركزية فرصة التفرغ لإدارة المرافق القومية، ويتم تحديد اختصاصات الهيئات المحلية بقانون ولا يتم الانتقال منها إلا بقانون آخر، وهي تشمل مرافق متنوعة وتتضمن كافة الخدمات التي تقدم لمكان الوحدات المحلية كمرفق الصحة والتعليم والكهرباء والماء وغيرها^(٢).

ب- أن يتولى سكان الوحدات المحلية إدارة هذه المرافق: يجب

أن يتولى سكان الوحدات المحلية إدارة هذا النوع من المرافق بأنفسهم وإن يتم

(١) محمد أنس جعفر: "التنظيم المحلي والديمقراطية"، بدون دار نشر، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٩.

(٢) يحيى الكندي: "أثر تطبيق اللامركزية على جودة أداء الإدارات المحلية: دراسة ميدانية بسلطنة عمان"، رسالة ماجستير، كلية إدارة الأعمال، جامعة الشرقية، ٢٠٢٢، ص ١٦٧.

(٢) حبيبة حسن، رانيا زادة: المحليات في الدستور المصري: إشكاليات المركزية مقترحات للتطوير القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات (٢٠١٢)، ص ٦٣.

ذلك باختيار السلطات المحلية من هؤلاء السكان وليس عن طريق الحكومة أو الإدارة المركزية. ويذهب أغلب الفقهاء إلى ضرورة أن يتم اختيار أعضاء المجالس المحلية عن طريق الانتخابات تأكيداً لمبدأً لديمقراطية وإن كان هذا هو الأصل فإنه ليس هناك مانع من مشاركة أعضاء معينين ضمن هذه المجالس لتوفير عناصر ذات خبرة وكفاءة شرط أن تبقى الأغلبية للعناصر المنتخبة، خاصة وإن الانتخاب يتطلب قدر كبير من الوعي والثقافة مما لا يتوفر غالباً في سكان الوحدات المحلية^(١).

ت-استقلال الوحدات المحلية: إذا كان من الضروري في هذه الأيام أن يكون اختيار أعضاء المجالس المحلية عن طريق سكان هذه الوحدات فإن الأكثر أهمية أن تستقل الهيئات اللامركزية في مباشرة عملها عن السلطة المركزية، فالمرافق اللامركزية لا تخضع لسلطة رئاسة أعلى. إلا أن ذلك لا يعني الاستقلال التام للهيئات المحلية عن السلطات المركزية، فالأمر لا يعدو أن يكون الاختلاف حول مدى الرقابة التي تمارسها السلطات المركزية على الهيئات المحلية في النظم اللامركزية إذ لا بد من تمتع هذه الهيئات باستقلال كافٍ في أدائها لنشاطها. وقد أطلق الفقهاء على الرقابة التي تمارسها السلطة المركزية على الهيئات اللامركزية الوصاية الإدارية^(٢).

الصورة الثانية: اللامركزية المرفقية:

يجد المشرع في أحيان كثيرة أنه من الضروري أن يمنح بعض المشاريع والمرافق والمصالح العامة الشخصية المعنوية وقدر من الاستقلال عن الإدارية المركزية مع خضوعها لإشرافها، كمرفق البريد والتلفون والكهرباء والإذاعة والجماعات، لتسهيل ممارستها لنشاطاتها بعيداً عن التعقيدات الإدارية. وتمارس اللامركزية المرفقية نشاطاً واحداً أو أنشطة متجانسة كما هو الحال في الهيئات والمؤسسات العامة على عكس اللامركزية المحلية التي تدير العديد من المرافق

(١) حسن أبو طالب: نظم الأداة المحلية بين تعزيز المشاركة الشعبية ومتطلبات الفئات المهنية، ندوه بمركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية نوفمبر، ٢٠٠٩، ص ٦٥.

(٢) خالد زكريا: اللامركزية المالية كمدخل للتنمية في مصر: المتطلبات وإشكاليات التطبيق. مجلة النهضة: ٢٠٠٦، ص ٩٠.

أو الأنشطة غير المتجانسة. ولا يستند هذا الأسلوب على فكرة الديمقراطية إنما هي فكرة فنية تتصل بكفاءة إدارة المرفق وعلى ذلك ليس من حاجة للأخذ بأسلوب الانتخابات في اختيار رؤساء أو أعضاء مجالس إدارة هذه الهيئات العامة. هذا ويحرص المشروع دائماً تكون ممارسة هذه المؤسسات لنشاطها ضمن الحدود والاختصاصات التي أجازها ولا يمكن مباشرة نشاط آخر أو التوسيع من اختصاصاتها^(٣).

أسس اللامركزية المرفقية:

(أ) المرفق العام: تتطلب اللامركزية المرفقية وجود مرفق عام، وهذا مما يميز اللامركزية المرفقية عن اللامركزية الإقليمية، والمرفق العام هو مشروع يستهدف مصلحة عامة تتدخل الدولة في إدارته والمشروع، كما هو معروف عبارة عن مجموعة من الأموال وأشخاص تدير المشروع ونظام قانوني يحكمه وفي اللامركزية المرفقية قد يوجد المرفق العام سلفاً فتكسبه الدولة الشخصية القانونية المستقلة، وقد تنشأ الدولة مرفقاً عاماً تمنحه في نفس اللحظة الشخصية القانونية المستقلة.

(ب) التمتع بالشخصية القانونية المستقلة: في اللامركزية المرفقية

يمنح مرفقاً عاماً الشخصية القانونية المستقلة أي يصبح له أهلية اكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات، وهكذا يكون للمرفق ذاتيته الخاصة المتميزة من ذاتية الدولة بما يعطيه قدرًا من الاستقلال الإداري والمالي عن الدولة ومقتضى الاستقلال الإداري أن يكون للمرفق جهاز خاص يتولى أعمال الإدارة متحرراً من السلطة الرئاسية للإدارة المركزية، ويتولى الشخص المرفقي صناعة القرارات الخاصة به وإصدارها باسمه لا باسم الدولة، كذلك يكون له الحق في رفع الدعاوى القضائية، كما وترفع عليه الدعاوى القضائية ثم أنه يكون له حق التملك باسمه وحق التعاقد لحسابه مع أشخاص القانون الخاص والعام على السواء، ومن مظاهر استقلاله المالي أن يكون له ذمة مالية مستقلة عن حصة الدولة المالية، بما

(٣) عمرو سليمان عينة: دور اللامركزية في تحسين جودة الخدمات، رسالة ماجستير غير منشورة، مصر، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٧، ص ١٤٤.

يترتب على ذلك من أن يكون له ميزانيته المستقلة بإيراداتها ومصروفاتها والتي يتولى هو بنفسه إعدادها طبقاً لما تقتضيه مصلحة إدارة المرفق^(١).

(ت) الرقابة الوصائية على الأشخاص المرفقية: كما وأنه توجد

رقابة وصائية على الأشخاص الإقليمية - على النحو السابق الذكر - فإنه لا بد من توافر الرقابة الوصائية بالنسبة للأشخاص المرفقية، فالأشخاص الإقليمية والمرفقية هما صورتان لأصل واحد هو اللامركزية الإدارية، وإن العوامل والأسباب التي تدعو إلى فرض رقابة وصائية على الأشخاص المرفقية، وتتناول الرقابة الوصائية الأشخاص القائمين على الأشخاص المرفقية وتتناول نشاطها، ومن ذلك قيام الإدارة المركزية بتعيين مديري المؤسسات العامة وأعضاء مجالس إدارتها.

يجدر بنا أن نشير إلى انه إذا كان من الضروري في المؤسسات العامة تتولى الإدارة المركزية تعيين كبار القائمين على إدارتها فإن مرجع ذلك هو عدم وجود ناخبين، كما في اللامركزية الإقليمية، وحيث يذهب الرأي الراجح إلى أنه يجب انتخاب الأعضاء المسؤولين عن إدارتها.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الرقابة الوصائية التي تتناول الأشخاص القائمين بإدارة الأشخاص المرفقية قد تأخذ شكل نوائح وتبنيها ومقترحات وآراء أو حضور جلسات مجلس الإدارة للنظر في أمر عاجل، كذلك فإن الرقابة على النشاط الشخص المرفقي قد يأخذ شكل تصريح مثل: التصريح بقبول الهبات أو الوصايا، كذلك فقد يأخذ شكل تصديق الإدارة المركزية على تصرفات الأشخاص المرفقية بما يفيد الملاءمة والمشروعية^(٢).

(١) محمد بكر حسين: "الوسيط في القانون الإداري"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ٩٢.

(٢) محمد بكر حسين: الوسيط في القانون الإداري، مرجع سابق، ص ٩٨.

الفرع الثاني

مزايا وأركان اللامركزية الإدارية

لقد كان لظهور اللامركزية الإدارية والأخذ بها اعتبارات سياسية وإدارية ومالية لها أهمية كبرى فسياسيًا نجد أن متطلبات الديمقراطية واتساع نطاقها يتطلب تطبيق لا مركزية القرار، وإداريًا يمكنها من القيام بالأعباء الإدارية في ظل مبدأ اتساع نطاق الإدارة، وماليًا فهي أكثر تحقيقًا للعدالة الاجتماعية في المجتمع.

أولاً . مزايا اللامركزية الإدارية:

كان للإدارة اللامركزية العديد من المزايا، نوضحها على النحو التالي:

(أ) إنَّ اللامركزية قد أصبحت من مقتضيات الدولة الحديثة؛ نظرًا لوجود حركة فكرية قوية ترمي إلى الأخذ بها، فالشعوب تسعى الآن إلى الاشتراك في إدارة شئونها المحلية والخاصة، بعد أن أسهمت في تصريف شئونها العامة، في ظل الحكومات الديمقراطية، فالناس يريدون أن يكون تعيين أولي الأمر فيهم عن طريق الانتخاب لا التعيين، كما أنَّ التوسع في الأخذ بمذهب التدخل، ونتيجة ضغط العمل وكثرة الوظائف، فقد وجدت الدولة نفسها في حاجة إلى أن تتيح لأقاليمها أو مجالسها المحلية حق إدارة شئونها، وتسيير المرافق العامة بها، مما جعلها ضرورة من مقتضيات الدولة الحديثة.

وبصفة عامة يفوق نظام اللامركزي في الإدارة بكثير النظام المركزي، وهو يعتبر النظام الديمقراطي حتى لقد قيل إن الديمقراطية السياسية نظام أجوف إن لم تصاحبها اللامركزية الإدارية^(١).

(ب) ضرورة لإدارة المرافق العامة؛ حيث استحالة إدارتها في الوقت الحاضر عن طريق إصدار التعليمات أو النشرات أو اللوائح من أجهزة

(1) Costa -Jegouzo: L, Administration Française Face Aux Défis de La Décentralisation, Ed.S.T.H, 1988, P 192.

مركزية، مهما بلغت هذه اللوائح من الدقة والتفصيل، وإنما يجب إسناد إدارة هذه المرافق المحلية إلى أشخاص يعلمون حاجات إقليمهم أكثر من الموظف الحكومي الغريب عنها^(١).

(ج) نظام ديمقراطي يشبه إلى حد ما نظام الحكومة الديمقراطية؛ لأنّ كلا النظامين يهدف إلى إسهام الشعب في تصريف شئونه، وبذلك نجد أنّ النظام اللامركزي يجعل رقابة الشعب قريبة ومباشرة في المسائل المحلية، فتكون هذه الرقابة أقوى مفعولاً وأكثر إنتاجاً من النظام المركزي.

(د) إنهاء المشاكل اليومية التي تستلزم علاجاً سريعاً وحلاً حاسماً على مستوى المسؤولية، وذلك بمنع التردد أو الإرجاء، والا تقام خطرهما أن لم يُحسم أمرها بسرعة، مما قد يؤدي إلى حدوث تعقيدات، كان من الممكن تداركها في الوقت الملائم^(٢).

(هـ) اللامركزية أقدر على مواجهة الأزمات الأمنية والكوارث من المركزية، فإذا ما حدث وباء وانتشر في دولة تأخذ بأسلوب المركزية، فقد تنهار الحكومة المركزية في العاصمة، أو تنقطع وسائل اتصالها بممثليها في الأقاليم، مما يؤدي إلى كارثة شاملة، إلا أنه في النظم التي تتبع أسلوب اللامركزية تستطيع الجهات المحلية مواجهة الموقف، دون الاعتماد الكامل على الحكومة المركزية^(٣).

(و) تعميم النص في اللوائح أو التعليمات، أو عدم مطابقتها الحرفية لبعض الظروف والأوضاع المحلية، يترتب عليه تعقيدات في الجهاز الإداري، وصعوبة التفسير، أو تكرار الرجوع إلى القيادات العليا، الأمر الذي قد يؤدي إلى تعطيل سير المرافق العامة.

ثانياً . أركان اللامركزية الإدارية:

(١) سامي جمال الدين: "أصول القانون الإداري"، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

(٢) محمد إبراهيم رمضان: "الوصاية على الهيئات المحلية"، مرجع سابق، ص ٧٠.

(٣) سامي جمال الدين: "أصول القانون الإداري"، مرجع سابق، ص ٢٠٦.

(أ) الاعتراف بالشخصية المعنوية وبوجود مصالح إقليمية متميزة عن المصالح القومية: يجب أن تعترف الدولة بوجود مصالح محلية، تنشأ إلى جانب الحاجات أو المصالح القومية العامة التي تتعلق بالدولة ككل، وحاجات أخرى محلية توجد رابطة بين مصالح الأفراد المقيمين في إقليم معين من الدولة⁽¹⁾، بحيث ترتبط ببعضها ارتباطاً يكفي لإمكان تركيزها لمُسْتفِيد واحد، بشرط أن تكون هذه المصالح مشروعة؛ لأنه في الوقت الحاضر قد اتسع نطاق الأسلوب اللامركزي، تبعاً لاتساع الدولة؛ نزولاً على ضرورات مذهب التدخل، وبذلك أصبحت الدولة منافساً خطيراً للأفراد، الأمر الذي أدى إلى كثرة المرافق العامة التي تُديرها الدولة تحقيقاً للتنمية الاقتصادية، ودفع عجلة التقدم إلى الأمام في شتى الميادين، وإذا كانت بعض هذه المرافق تقتضي أن تكون إدارتها بالأسلوب المركزي؛ نظراً لاتصالها الوثيق بالمصلحة القومية، فإن الغالبية العامة من هذه المرافق تتصل اتصالاً مباشراً بالمصالح المحلية للأفراد القاطنين أقاليم معينة من بين أقاليم الدولة⁽²⁾، لذلك من الأفضل أن يعقد الاختصاص بشأن إدارة هذه المرافق إلى هيئات محلية مُنتخبة، قريبة من حاجات الأفراد؛ تحس بإحساسهم، وتتمسك أنسب الحلول لإشباع حاجاتهم؛ لأنها أكثر علماً بمقتضيات هذه الحاجات وأقدر معرفة على تفهم مُتطلباتها.

وتحديد الحاجات المحلية وتقدير ما يُلائمها من الأساليب الإدارية لا يتم بواسطة السلطات الإدارية سواء أكانت مركزية أم لامركزية، إنما يتصدى لها القانون، بل إن الدستور نفسه بيّن للمشرع توجيهات عامة يتعين عليه احترامها في هذا المجال، وهو ما أوضحه المشرع الدستوري في المادة (١٧٥) من الدستور المصري ٢٠١٤ والمُعدل باستفتاء أبريل ٢٠١٩⁽³⁾، ويعنى ذلك أن

(1) عبدالمجيد سليمان: "القانون الإداري المصري - القسم الأول - تنظيم الإدارة المركزية والمحلية"، مرجع سابق، ص ٩٤.

(2) سامى جمال الدين: "أصول القانون الإداري - تنظيم السلطة الإدارية والإدارة المحلية - التنظيم القانوني للتوظيف العامة - نظرية العمل الإداري"، مرجع سابق، ص ١٦٨.

(3) وهو ما أوردته المادة رقم (١٧٥) من الدستور المصري ٢٠١٤ والمُعدل باستفتاء أبريل ٢٠١٩ حيث تنص على أنه: "تقسم الدولة إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية، منها المحافظات والمدن والقرى، ويجوز إنشاء وحدات إدارية أخرى تكون لها الشخصية الاعتبارية؛ إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك".

الاعتراف بالمصالح المحلية الجديرة بالحماية القانونية لا يكفى لقيام النظام اللامركزى، بل لابد من وجود هيئات إدارية مُستقلة تكون الإدارة المعبرة لهذه المصالح.

(ب) وجود هيئات محلية مُستقلة: إن وجود هيئات محلية مُنتخبة مُستقلة، يهدف ذلك إلى تحقيق المصالح المحلية، ويعد مقياس حقيقي لوجود النظام اللامركزى الإدارى من عدمه، ودليلاً على وجود المبدأ الديمقراطي القائم على الانتخاب فى المجال الإدارى، فى ظل القانون، ومن ثمَّ فينبغى أن يُصاحب وجود الشخاص الإدارية القومية نظام قانونى يهدف إلى إنشاء هيئات أو مجالس تستطيع التعبير عن إرادة هذه الأشخاص، وإتيان ما يعد ضمن مصالحها من تصرفات، وهو الأمر الذى أجمع الفقه وجرت التشريعات عليه.

(ت) الوصاية الإدارية: إن الأخذ بديمقراطية الإدارة يستلزم الاعتراف للهيئات اللامركزية بنوع من الاستقلال عن الهيئات المركزية، سواء أكان مصدر هذا الاستقلال القانون أم الدستور - فى بعض الأحيان - لكن هذا الاستقلال لا يكون كاملاً أو مُطلقاً، وإنما هو استقلال نسبي؛ بمعنى أن الهيئات اللامركزية تُمارس اختصاصاتها المُقررة لها بنص القانون، تحت رقابة الحكومة المركزية، وقد تظهر هذه الرقابة فى شكل أوامر تنظيمية، وقد تكون فى شكل أوامر فردية، تواجه حالات معينة بالذات، فبالنسبة لاختصاص رقابة الحكومة فى صورة أوامر لائحية أو تنظيمية، نجدُ أنَّ الحكومة قد تتولى تنظيم الهيئات اللامركزية، وذلك فى الحالات التي يتعرض فيها المشرع نفسه لتنظيم هذه الهيئات المختلفة؛ لذلك تسمى هذه الصورة بشقيها باسم الرقابة الإدارية اللائحية^(١)، وفيما يختص برقابة الحكومة المركزية فى شكل قرارات فردية، وهي تسمى بالرقابة الإدارية الفردية، نجدُ أنَّ هذه الرقابة مُتعددة الصور، وتختلف من دولة إلى أخرى؛ حسب أهمية الموضوع، ومدى رغبة الدولة فى بسط رقابتها على الهيئات المحلية.

(١) محمد عبدالحميد أبو زيد: "توازن السلطات وراقبتها - دراسة مُقارنة"، مرجع سابق، ص ٢٦٩.

المطلب الثاني

أهداف اللامركزية الإدارية والرقابة على أعمالها

تمهيد:

إن الصفات الشخصية للعاملين كالمهارات والقدرات تعتبر عاملاً مؤثراً في المفاضلة بين المركزية واللامركزية مع أهداف الإدارات، فعندما تكون أهداف الأخيرة متوافقة مع الهدف العام للمنظمة وأهداف العاملين بها، ينتج عن ذلك تطبيق اللامركزية بنجاح، والوصول إلى الأهداف المرجوة منها تحت رقابة محددة. وهذا ما سوف نتحدث عنه من خلال هذا المطلب، حيث تم تقسيمه إلى فرعين على النحو التالي:

الفرع الأول: أهداف اللامركزية الإدارية.

الفرع الثاني: الرقابة على أعمال الهيئات اللامركزية.

الفرع الأول

أهداف اللامركزية الإدارية

لم يظهر أسلوب الإدارة اللامركزية الا في وقت قريب بعد أن استقرت الأمور، وبدأت الإدارة تمارس نشاطات جعلها تنوء بالأعباء وتثقل جهازها الإداري المركزي، بالإضافة إلى اختلاف طبيعة بعض هذه النشاطات عن طبيعة النشاطات الإدارية المعتادة، ومن ثم استدعى الأمر الأخذ بنظام الإدارة اللامركزية، وذلك للتخفيف عن الإدارة المركزية ولإستحداث أشكال قانونية تلائم طبيعة المشروعات الجديدة. ولذلك نعرض لبعض أهداف الإدارة اللامركزية:

- **تحسين فعالية الحوكمة:** اللامركزية تُمكن الحكومات المحلية من اتخاذ قرارات سريعة وأكثر تكيفاً مع احتياجات السكان المحليين، مما يؤدي إلى تحسين تقديم الخدمات العامة كالتعليم والصحة والبنية التحتية.
- **تعزيز المشاركة المجتمعية:** اللامركزية تتيح للمواطنين فرصة أكبر للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية، مما يعزز من شعورهم بالملكية والمسؤولية تجاه مشاريع التنمية.
- **توزيع أفضل للموارد:** من خلال اللامركزية، يمكن توزيع الموارد بشكل أكثر توازناً بين المناطق المختلفة، مما يساهم في تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق الحضرية والريفية.
- **تحفيز الابتكار المحلي:** الحكومات المحلية تكون أكثر دراية بالتحديات والفرص الخاصة بمناطقها، مما يمكنها من تطبيق حلول مبتكرة ومناسبة للتنمية المستدامة.
- **نقل المسؤوليات الإدارية:** نقل المهام الإدارية اليومية والخدمات العامة إلى السلطات المحلية، مثل التعليم، الصحة، وإدارة النفايات. وأن السلطات المحلية تتمتع بدرجة من الاستقلالية في اتخاذ القرارات الإدارية وتطبيق السياسات بما يتناسب مع احتياجات المجتمع المحلي^(٢).

(٢) طه عبد المطلب: اللامركزية في بعض الأدبيات المصرية: استعراض نقدي ومقترحات الإصلاح، أعمال مؤتمر اللامركزية في مصر - فرص وتحديات، كلية الاقتصاد والعلوم الأساسية - قسم الإدارة العامة، ٢٠٠٨، ص ٢٧.

- تعزيز الشفافية والمساءلة: اللامركزية تقرب السلطات المحلية من المواطنين، مما يجعلها أكثر عرضة للمساءلة ويعزز من الشفافية في إدارة الموارد العامة.

وتتباين أهم أهداف اللامركزية الإدارية في الآتي:

١- المنافع السياسية:

- مساهمة السلطة المحلية في حل المشاكل الجماهيرية بصورة فعالة، وفي نفس الوقت يعطي للسلطة المركزية فرصة للتفرغ للقضايا القومية^(١).
- تعميق الديمقراطية و يأتي ذلك نتيجة تفعيل مشاركة المواطنين بإدارة شئونهم ومرافقهم المحلية بحيث تعتبر اللامركزية وسيلة فعالة وجيدة لتنشيط المواطنين وحثهم على العمل الصالحمجتعمهم مما يزيد من مستوى مشاركتهم السياسية ويقلل من إمكانية سيطرة مجموعات صغيرة على العمل السياسي.
- تعتبر الأنظمة المحلية هي القناة التي يمكن من خلالها للمستوى المركزي الأعلى استخدامها لكي يتعرف على مدى قبول المواطنين للقرارات والتوجهات الجديدة.

٢- المنافع الاجتماعية:

- حيث يتم تنمية روح المبادرة وتحفيز الطاقات لدى الأفراد وتقوية ودفع روح المشاركة الجماعية والمجتمعية.
- انخفاض مستوى الفقر والسعي إلى زيادة العدالة الاجتماعية، عن طريق مراعاة حاجات المناطق الأكثر احتياجًا.

٣- المنافع الإدارية:

- الحد من انتشار ظاهرة البيروقراطية وسرعة إتمام الأعمال والاستجابة لحل مشاكل الجماهير، مما يساهم في التخفيف من معاناة الجماهير، الحد من انتشار ظاهرة الفساد الإداري بالمجتمع.

(1) Auvich, Chris, From Convergence to Divergence: Reforming Australian local Government. Australian Journal of Public Administration Vol. 58. ISSUE 3 ، sup 1999. P. 24.

- تيسير عملية المحاسبة على المسئولية ورفع درجة المساءلة الشعبية.
- المنافع المالية والاقتصادية بتحقيق فاعلية النفقة والاستغلال الأمثل للموارد نتيجة:
- قدرة السلطات المحلية في التعرف بصورة أوضح على حاجات المجتمع المحلي، وتوفير آليات الاستجابة السريعة لها و التي تستند على أساس التنوع في ظروف المجتمعات المحلية و الاختلاف في الأولويات التنموية لكل منها.
- زيادة المنافسة بين الوحدات المحلية من أجل توفير الخدمات المحلية بجودة مرتفعة وبتكلفة أقل.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع.
- زيادة الحصيلة الضريبية نتيجة:
- زيادة قدرة المجتمع على تحديد أولوياته التنموية.
- قدرة المجتمع المحلي على تحديد سبل إنفاق موارده الضريبية وما يترتب على ذلك من تفعيل مشاركته في تحمل مسئولية المحافظة على أصوله وصيانتها وتنميتها.
- رفع مستوى جودة الخدمات الأساسية للمجتمع المحلي، ومن أمثلتها التعليم والصحة.

كما تشمل اللامركزية الإدارية على ثلاثة محاور تتباين فيما بينها في الأهداف التالية^(١):

- ١- **الهدف السياسي:** ويشير إلى منح المواطنين وممثليهم سلطة أكبر في عملية اتخاذ القرارات العامة المحلية من خلال المشاركة في وضع وتنفيذ السياسات، وهو ما يتطلب تعديلات في القوانين، وتنمية الأحزاب السياسية، وتقوية المشرعين، وخلق وحدات سياسية محلية قوية.
- ٢- **الهدف الإداري:** والذي يتم فيه إعادة توزيع السلطة، والمسئولية بالإضافة

(1) Hembree, Holly and Shelton, Michael Benchmarking and Local Government Revenue Funds: Theory Versus Practice public Management (U.S), Vol. 81 ISSUE 2, Oct. 1999, P.P. 16:122

إلى إمكانية توفير الموارد المالية لتقديم الخدمات، فيشمل البعد الإداري على تحويل مسؤوليات واختصاصات الحكومة المركزية في تقديم بعض الخدمات العامة إلى المستويات المحلية.

٣- **الهدف المالي:** ويقصد به منح المستويات الأدنى من الحكومة الحق في إنشاء أسعار وأوعية ضريبية جديدة، ومشاركة الحكومة المركزية في حصيلة ضريبية قائمة وذلك من خلال إنشاء الحسابات والصناديق الخاصة بالوحدات المحلية، وفي إطار المظلة التشريعية، المتمثلة في القوانين المختلفة تكتسب عمل المحاور الثلاثة السابقة الصفة العملية التطبيقية.

وبالتالي يمكن التمييز بين عدة أمور:

١- **عدم التركيز:** ويمثل عدم التركيز أقل درجات اللامركزية في الإدارة المحلية والتي تقوم الحكومة المركزية بمنحها للسلطات المحلية، حيث إنه في ظل عدم التركيز فإن الحكومة المركزية تعتبر هي الجهة المسؤولة قانوناً أمام المجتمع المحلي عن تقديم الخدمات العامة.

٢- **التفويض:** إن التفويض هو أحد درجات اللامركزية والتي تتحقق من خلال التحويل الذي تمنحه الحكومة المركزية للسلطات المحلية فيما يتعلق ببعض الاختصاصات والمهام الموكولة للحكومة المركزية، والذي يعطى للمستوى المركزي دوراً قوياً في تحديد ملامح هذه العلاقات وسحب هذا التفويض في أي وقت.

٣- **النقل:** وهو ما يمثل أقصى درجات تطبيق اللامركزية داخل نطاق الدولة، حيث يترتب عليه إنشاء علاقات إدارية ومالية جديدة من خلال إحداث تغيير في التشريعات والقوانين الحاكمة للعلاقات القائمة بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية، ومن هذا المنطلق، يتم أخذ هذه الدرجة من اللامركزية كمظلة تحتوى أيضاً على تغيير شامل للبعد السياسي للامركزية الذي يعطى الصفة القانونية للسلطة الإدارية والمالية.

الفرع الثاني

الرقابة على أعمال الهيئات اللامركزية

تتنوع الرقابة على أعمال الهيئات اللامركزية، وذلك من أجل إحكام وبيان مدى فاعلية اللامركزية الإدارية لأعمالها، وسوف يعرض الباحث لتلك الأنواع من خلال النقاط التالية:

أولاً: الرقابة الوصائية على أشخاص الهيئات المحلية:

تتمثل هذه الرقابة في حق: "التعيين، والإيقاف، والعزل، وحل المجالس المنتخبة"^(١)، ويتضح ذلك من خلال:

(أ) . **سُلطة التعيين:** تملك الحكومة المركزية سُلطة تعيين بعض أعضاء المجالس المحلية المختارين "رغم استقلالها" دون أن يترتب على هذا الحق إهدار الصفة اللامركزية؛ طالما كانت الأغلبية للأعضاء المنتخبين، وقد يمتد هذا الحق إلى أعضاء المجالس أنفسهم، فيكون للحكومة الحق في تعيين بعض هؤلاء الأعضاء، بل وأكثر من ذلك قد تحتفظ الحكومة لأحد أعضائها المعيّنين بسُلطة رئاسة المجلس المحلي المُمثل للشخص اللامركزي^(٢).

(ب) . **حق الإيقاف والعزل:** يعتبر هذا حق طبيعي بالنسبة للأشخاص المعيّنين؛ لأن هؤلاء الأعضاء يظلون تابعين للحكومة المركزية تبعية رئاسية،

(١) محمد إبراهيم رمضان: "الوصاية على الهيئات المحلية"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٧٦، ص ٦٩.

(٢) عبدالمجيد سليمان: "القانون الإداري المصري - القسم الأول - تنظيم الإدارة المركزية والمحلية"، مرجع سابق، ص ١٠٢.

وقد تمتد إلى الأعضاء المنتخبين؛ بشرط أن تباشر الحكومة حقها في الإيقاف والعزل في الحدود، وطبقاً للشروط التي يقرها القانون^(١).

(ت) . الحق في حل المجالس المنتخبة: وفي هذه الصورة تتجلى رقابة الحكومة المركزية على الهيئات المحلية المنتخبة، حيث يمكنها توجيه العقاب ضد المجلس برمته، دون أن يقتصر على أحد أعضائها، وحل المجالس المنتخبة لا يتطلب إلغاء الوحدة الإدارية المستقلة نفسها، فالإلغاء لا يكون إلا إذا سحبت الشخصية القانونية لهذه الوحدة، وطبيعي أن سحب هذه الشخصية لا يكون إلا بمعرفة المشرع^(٢).

ثانياً . الرقابة الوصائية على الأعمال والقرارات:

تملك الحكومة المركزية حق الرقابة على أعمال الهيئات اللامركزية، وتشمل الرقابة على الأعمال الإيجابية، والرقابة على الأعمال السلبية، والرقابة على إجراءات التنفيذ، وذلك من خلال:

(أ) الرقابة على الأعمال الإيجابية: ويأخذ هذا النوع من الرقابة حق الإذن بالأعمال، أو التصديق عليها بعد إجرائها، أو إلغاؤها أو سحبها، والتصديق قد يكون صريحاً، وقد يكون ضمناً مستقاً من مجرد مضي فترة محددة من الزمن، عقب صدور قرار المجلس المحلي، دون قرار من الحكومة المركزية بإلغاؤها^(٣)، كما تملك الحكومة المركزية حق إلغاء أو إيقاف التصرفات التي قامت باتخاذها الهيئات المحلية، والإيقاف يعنى وقف سريانها فترة من الزمن، ثم تستمر بعد ذلك فى إنتاج آثارها القانونية، أما الإلغاء فيعتبر انعدام التصرفات، أى كأن لم يكن^(٤).

(١) مصطفى عفيفي: "النظام القانوني للإدارة المحلية فى مصر والدول الأجنبية بين المركزية واللامركزية الإدارية"، مرجع سابق، ص ١١٨.

(٢) محمد إبراهيم رمضان: "الوصاية على الهيئات المحلية"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٧٦، ص ٦٩.

(٣) عبدالمجيد سليمان: "القانون الإدارى المصرى - القسم الأول - تنظيم الإدارة المركزية والمحلية"، مرجع سابق، ص ١٠٣.

(٤) محمد إبراهيم رمضان: المرجع السابق، ص ٧٠.

(ب) الرقابة على الأعمال السلبية: تتمتع الهيئات المحلية بنوع من الحرية في أداء أعمالها، لذلك يكون لها الحق في الانتقاع عن بعض التصرفات، التي لا ترى داعى لأدائها، ولكن قد يترتب، على ذلك تعريض المرافق العامة للخطر، أو التوقف نتيجة لتقصير الهيئات المركزية، فللحكومة إذاً بعض الوسائل التي تمكنها من سير هذه المرافق باطراد، ولو رغماً عن الهيئات المحلية، ومن هذه الوسائل: حل المجلس المنتخب، أو الحل محل المجلس المنتخب في إنجاز المهام التي تراخي الأخير عن إنجازها.

وتجدر الإشارة إلى أن فكرة الحل ليست نظرية عامة، وإلا لجاز للحكومة المركزية التدخل دائماً فيما خوله القانون من اختصاصات للهيئات اللامركزية، الأمر الذي يمكن أن يهدم فكرة اللامركزية من أساسها، لذلك وضع المشرع قيوداً على حق الحل؛ منها دعوة المجلس اللامركزي أولاً إلى القيام بالعمل بنفسه بداية.

(ت) الرقابة على إجراءات التنفيذ: ويتضمن هذا الحق رقابة شديدة على الهيئات اللامركزية، وهي التي تخرج قرارات هذه الهيئات إلى حيز الوجود؛ وذلك لأن قرارات الجهات اللامركزية قبل تنفيذها ليست قرارات مكتوبة فقط، فنجد الدولة تعتمد على هذا النوع من الرقابة وتمارسه بكل دقة، فجميع القرارات التي يصدرها المجلس لا يمكن أن تأخذ طريقها إلى التنفيذ إلا بتدخل جديد من الدولة، ولمعرفة مدى خطورة هذا النوع من الرقابة، نتصور أن كثيراً من قرارات الهيئات اللامركزية يحتاج عند تنفيذه إلى نزع ملكية عقارات للمنفعة العامة، وهذا ما لا تستطيع الهيئات المحلية القيام به، وإنما يعقد الاختصاص بشأن ذلك إلى الدولة "السلطة المركزية"، كأن يكون نزع الملكية بواسطة قانون أو قرار جمهوري أو قرار وزاري، ومن هنا تترك الحكومة المركزية المجالس المحلية المنتخبة حرة في التشكيل، وفي اتخاذ قراراتها، وتنسيق العمل داخلها، ولكنها تتعرض لهذه القرارات في مرحلتها الأخيرة، وهي مرحلة التنفيذ^(١).

(١) سامى جمال الدين: "أصول القانون الإداري"، مرجع سابق، ص ٢٦٨.

المبحث الثاني

مفهوم التنمية المستدامة وبيان أهدافها

تمهيد وتقسيم:

أهداف التنمية المُستدامة (SDGs)، والمعروفة رسميًا باسم تحويل عالمنا "جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المُستدامة"، وهى عبارة عن مجموعة من (١٧) هدفًا وُضعت من قِبَل مُنظمة الأمم المُتحدة، وقد ذُكرت هذه الأهداف في قرار الجمعية العامة للأمم المُتحدة في سبتمبر ٢٠١٥، وتم إدراج خطة التنمية المُستدامة في يناير ٢٠١٦ من خلال (١٧) هدفًا في خطة التنمية المُستدامة لعام ٢٠٣٠.

تترابط هذه الأهداف العريضة فيما بينها على الرغم أن لكل منها غايات مُحددة خاصة بها، تمثل في مجموعها ١٦٩ غاية، تغطى أهداف التنمية المستدامة مجموعة واسعة من قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية والأمنية (الفقر - الجوع - الصحة - التعليم - تغير المناخ - المساواة بين الجنسين - المياه - الصرف الصحى - الطاقة - البيئة - العدالة الاجتماعية).

وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المُستدامة ليست مُلزمة قانونًا، إلا أن الحكومات تأخذ زمام ملكيتها وتضع أطر وطنية لتحقيقها، فالدول هى التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن مُتابعة التقدم المُحرز واستعراضه، مما يتطلب جمع بيانات نوعية - يسهل الوصول إليها - في الوقت المُناسب، بحيث تستند المُتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي إلى التحليلات التي تجرى على الصعيد الوطني، وبما يُساهم في المُتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي^(١). لذا، تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: ماهية التنمية المُستدامة.

(١) رانيا عبدالمنعم، مُعتر أبو زيد: "التنمية المستدامة وقضايا العصر - الأهداف والتحديات"، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠٢٤، ص ١٥.

المطلب الثاني: الأهداف المصرية للتنمية المُستدامة

(رؤية مصر ٢٠٣٠).

المطلب الأول

ماهية التنمية المُستدامة

تمهيد:

لا شك أن مفهوم التنمية المُستدامة قد تطور على الصعيد العالمي والإقليمي خلال العقدين الماضيين، حيث بدأ استخدام مُصطلح التنمية المُستدامة كثيراً في الأدب التنموي المُعاصر، وتُعد الاستدامة نمطاً تنموياً يمتاز بالعقلانية والرشد، حيث تتعامل في الأساس مع النشاطات الاقتصادية التي تهدف لتحقيق النمو من جهة، ومع إجراءات المُحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى.

وللتعرف علي الإطار العام للتنمية المُستدامة، لابد من تناول مفهوم التنمية المُستدامة وأهدافها ومبادئها، وكذلك التعرف علي خصائص التنمية المُستدامة وتحدياتها واستراتيجياتها، فضلاً عن توضيح أبعاد التنمية المُستدامة ومؤشراتها، وهو ما سنوضحه من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: تطور مفهوم التنمية المُستدامة.

الفرع الثاني: أبعاد التنمية المُستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠).

الفرع الأول

تطور مفهوم التنمية المُستدامة

لقد ظهر مفهوم "التنمية المُستدامة" في الثمانينات من القرن العشرين، حيث تم استخدام عبارة "التنمية القابلة للاستمرار"، ثم بعد ذلك استخدم مُسمى "التنمية المُستدامة"، وهذا الأخير يحمل في طياته علاقةً رشيقة بين التنمية والبيئة بل امتدت هذه العلاقة إلى حدود الاعتماد المُتبادل بينهما فكل منها يدعم الآخر^(١)، كما استخدم مفهوم التنمية المُستدامة في تقرير "مُستقبلنا المُشترك"، والذي أعدته اللجنة العالمية للتنمية والبيئة في الأمم المتحدة في عام ١٩٨٧، والمعروفة بلجنة برونتلاند "Bruntland" نسبة إلى رئيسة وزراء النرويج التي أوكلت لها الجمعية العامة للأمم المتحدة مهمة رئاسة هذه اللجنة^(٢).

(أولاً) . تعريف التنمية المُستدامة:

(١) . **في اللغة:** جاء الفعل استدام الذي جذره (دوم) بمعنى المواظبة على الأمر، وبالتالي يشير إلى طلب الاستمرار في الأمر والمحافظة عليه^(٣)، والتنمية **المستديمة هي** تلك التنمية التي يديم استمراريتها الناس أو السكان، أما **التنمية المستدامة فهي** التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي غير مكتف وفي بعض الدراسات العربية المتخصصة استخدمت المصطلحان مترادفين^(٤).

(٢) . **في الاصطلاح:** في عام ١٩٨٧ تم تعريف التنمية المُستدامة من طرف اللجنة الدولية للتنمية والبيئة بأنها: "التنمية التي تُلبي احتياجات الجيل

(١) سمر خيرى مرسى غانم: "معوقات التنمية المُستدامة في دول العالم الإسلامي - دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية"، بحث مُقدم لكلية المُجتمع بنات بالقويعة، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٢، ص ٢.

(٢) خالد مصطفى قاسم: "إدارة البيئة والتنمية المُستدامة في ظل العولمة المُعاصرة"، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٧، ص ١٧٥.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، دار صادرة، بيروت، ١٩٧٢، ص ٥٣١.

(٤) نقلاً عن؛ محمد مصطفى: "تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية وتقنيات الاستشعار عن بعد في التنمية المتواصلة - دراسة حالة إقليم القاهرة الكبرى"، ورقة عمل مقدمة لورشة عمل تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط والتنمية المستدامة، القاهرة، ١٣-١٥/٢/٢٠٠١، ص ٣.

الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"^(١).

وقد تم ترسيخ مفهوم التنمية المُستدامة في عام ١٩٩٢، في قمة "ريو"، أو قمة الأرض بالبرازيل، التي انبثق عنها ما يُسمى (بأجندة القرن ٢١)، ثمّ تطوّر المفهوم في عام ٢٠٠٢ ليشمل الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، وذلك من خلال قمة "جوهانسبرج"^(٢). وعرف قاموس ويبستر التنمية المُستدامة بأنها: "تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جُزئياً أو كُلياً".

وعرفها "Cao" بأنها: "عملية ديناميكية تجمع بين الأنشطة الجديدة التي تراعى التنمية الخضراء للمشاريع من حيث التقليل من الآثار السلبية لعملياتها على البيئة"^(٣).

وعرف رأي^(٤) أيضاً التنمية المُستدامة بأنها: "استخدام الموارد المحدودة أفضل استخدام بشكلٍ متوازنٍ بحيث لا يحدث تعارض بين التنمية المنشودة والحفاظ على البيئة، بما يُحقق حياه أفضل للأجيال الحالية والمستقبلية".

وبناءً على ما سبق طرحه من تعاريف، يرى الباحث أنه يمكن القول بأنّ التنمية المُستدامة هي: "كل الأبعاد والمُقومات التي يبنى عليها المُجتمع، فهي لها بُعد اقتصادي، واجتماعي، وسياسي، وبيئي، وأمني، وعليها أن تحقق كل هذه الأبعاد وتراعي أيضاً التوازن فيما بينهم، وأن كان البُعد الأمني يُمثل الأرض الخصبة لكل هذه الأبعاد والمُقومات".

(1) Segnestam, L. "Indicators of Environment and Sustainable Development: Theories and Practical Experience", Environmental Economic Series, paper No. 89, December, 2002. p53.

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرج، جنوب إفريقيا، ٢٠٠٢، نيويورك، ٢٠٠٢، ص. ١٠-١٥.

(3) Cao, C. Tong, X., Chen, Y. and Zhang, Y. "How top management's environmental awareness affect corporate green competitive advantage: evidence from China", Kybernetes, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print. <https://doi.org/10.1108/K-01->

(٤) غادة سيد عبدالله: "أثر التحول الرقمي على تحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا - بالتطبيق على بعض الدول العربية"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد الثاني عشر، العدد الرابع ٢٠٢١، ص ١٤.

كما يرى الباحث أنّ التنمية المُستدامة قد تتمثل في كونها التغيير الإرادي الذي يحدث في المُجتمع سواءً اجتماعيًا، أم اقتصاديًا، أم سياسيًا، أم أمنياً، بناءً على الأهداف الأممية، الأمر الذي يهدف إلى الانتقال من الوضع الراهن، إلى الوضع الذي ينبغي أن تكون عليه الدولة المصرية، من خلال تحسين وتطوير أحوال أفراد المُجتمع ومؤسساته، باستغلال جميع موارد ومقومات الدولة الاستغلال الأمثل والمُنتج لآثاره الإيجابية.

وقد استخلص الباحث مما سبق، أنّ مفهوم التنمية المُستدامة يقوم على مبدئين أساسيين: مبدأ استخدام النُظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المُستدامة، وهو يُعد أسلوب مُتكامل يهدف إلى الحفاظ على حياة المُجتمعات من جميع النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وذلك دون وجود تأثيرات سلبية مُعاكسة بين تلك الجوانب. ومبدأ تدعيم المشاركة المُجتمعية، فيما يخص إعداد وتنفيذ ومُتابعة خطط التنمية المُستدامة في شتى المجالات.

وينبثق من هذين المبدئين العديد من المبادئ الأخرى مثل: مبدأ التوظيف الأمثل الديناميكي للموارد الاقتصادية، وتحقيق استدامة عمر الموارد الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي لتلك الموارد.

(ثانيًا) . خصائص التنمية المُستدامة:

تتسم التنمية المُستدامة بعدة خصائص، كالتالي^(١):-

١- تنمية طويلة الأجل، يتم التخطيط لها لأطول فترة ممكنة، حيث يُعد البُعد الزمني فيها هو الأساس، تعتمد على تقدير إمكانيات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية، يمكن التنبؤ خلالها بالمتغيرات.

٢- تنمية تعمل على التوازن بين أبعاد التنمية المُستدامة، فلا يجوز الاهتمام بتحقيق أحد الأبعاد على حساب الأبعاد الأخرى، وذلك من أجل تحقيق مُستوى معيشة وحياة أفضل للأفراد في شتى مجالات الحياة.

(١) وفاء عبدالسميع سعود: "الدور الوسيط للتصنيع الأخضر في العلاقة بين المسؤولية البيئية للمنشآت واستدامة الأداء في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ - دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد الثالث عشر، العدد الرابع أكتوبر ٢٠٢٢، ص ٦٤٤.

٣- تراعى المحافظة على التنوع الوراثى للكائنات الحية بجميع أنواعها النباتية والحيوانية.

٤- تنمية تضع احتياجات الأفراد فى مقدمة أولويتها، فأولوياتها هى تلبية الحاجات الأساسية للفقراء من الغذاء، السكن، الملابس، حق العمل، التعلم، الصحة، وكل ما يتصل بنوعية حياتهم المادية والاجتماعية، فالمجتمعات الفقيرة فى وسط عالم غنى هى مجتمعات لا تملك سوى استنزاف مواردها الطبيعية لضمان الحياة، وهو ما يهدد سلامة البيئة، وهذه المجتمعات المحرومة هى مجتمعات مهددة دائماً بالأزمات والكوارث.

٥- تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمار، والاختيار التكنولوجى، والشكل المؤسسى^(١)، بما يجعلها تعمل بتناغم وانسجام داخل المنظمات والأنشطة الإدارية والإنتاجية والخدمية بما يُحافظ عليها، ويحقق التنمية المُستدامة المنشودة.

وتتدرج ضمن التنمية المُستدامة مجموعة من العناصر الضرورية، والتي يجبُ توافرها فى التنمية الشاملة، وهى التوازن فى تحديد مُعدلات الأداء المنشود، بالمجالات المُختلفة، والتنسيق حيثُ يتطلب الأمر قدرًا مُناسبًا من التنسيق لمنع التداخل بين البرامج من أجل وضوح أهداف عملية التنمية، وكذلك الشمول لكافة مجالات احتياجات المُجتمع والحياة الاجتماعية من صحة واقتصاد وتعليم وأمن، والتعاون والتفاعل الإيجابي بين أنشطة المُجتمع وعناصر الحياة الاجتماعية، الأمر الذى يتطلب الاهتمام بعوامل نجاح التنمية المُستدامة، تتمثل أهمها فى^(٢):

١- توفر الإطار التشريعي والقانونى الذى يمنح النشاط الإدارى السلطات والصلاحيات الواسعة والاستغلال المالى بهدف تدبير الشأن الجماعى على مُستوى التسيير وعلى مُستوى البحث عن موارد جديدة.

(١) عدنان صالح: "التنمية المستدامة فى الاقتصاد النامى بين التحديات والمتطلبات"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ٢٠٢٠، ص ١١٥.

(2) Cecile Renouard, La responsabilite ethique des multinationals, presses universitaires de France, 1ere edition, France, 2007.P36.

٢- تـثـمـين المبادرات المحلية واقتراحات تنظيـمات المـجـتـع المـدنى وكذا البرامج الجـزئية "قصيرة المدى".

الفرع الثاني

أبعاد التنمية المُستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠)

تتضمن التنمية المُستدامة ٢٠٣٠ أربعة أبعاد مُتـكـاملة ورئـيـسية فيما بينها، ويُشير الواقع العملى إلى عدم توافر كافة المُتـغـيرات لقياس التنمية المُستدامة لكل دول العالم، الأمر الذى يُشكل تحدٍ، ذلك أن أبعاد التنمية المُستدامة تسعى لضمان توفير احتياجات الأجيال القادمة، ويمكن ذكر أهمها فيما يلى:

(١) البُعد البيئى: يوضح هذا البُعد الاستراتيجيات التى يجبُ توفيرها واحترامها فى مجال التصنيع، بهدف التسيير الأمثل للرأسمال الطبيعي، بدلاً من استنزافه بطريقة مدروسة، حتى لا تؤثر على التوازن البيئى، وذلك من خلال التحكم فى استعمال الموارد وتوظيف تقنيات تتحكم فى إنتاج النفايات، واستعمال الملوثات ونقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة^(١).

(٢) البُعد الاقتصادى: يستند هذا البُعد إلى المبدأ الذى يقضى بزيادة رفاهية المُجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية لتحقيق النمو الأمثل وكفاءة^(٢).

(٣) البُعد الاجتماعى: تسعى التنمية المُستدامة إلى تحقيق مُعدلات نمو مرتفعة، وذلك مع استقرار مُعدل نمو السكان، وبالتالى المحافظة على الموارد الطبيعية لفترة أطول، والحد من الهجرة الداخلية إلى المدن، وذلك من خلال تطوير مُستوى الخدمات، الصحية والتعليمية، لا سيما فى القرى الأكثر احتياجًا،

(١) غادة سيد عبدالله: "أثر التحول الرقمى على تحقيق التنمية المُستدامة .."، مرجع سابق، ص ١٥.

(٢) عمرو عبدالمجيد أدریس، محمد عبدالمحسن سعيد: "دور الشباب فى تحقيق التنمية المُستدامة فى مصر"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد الثالث عشر، العدد الرابع أكتوبر ٢٠٢٢، ص ٤٩.

والسماح للمشاركة الشعبية بقوة فى التخطيط للتنمية، وبالتالى الرفاهية الاجتماعية^(١).

فيستند البعد الاجتماعى إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وإلى النهوض برفاهية الناس، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان.

(٤) **البعد التكنولوجى:** وهو استخدام صناعات ذات تكنولوجيا تحافظ على حماية البيئة^(٢)، وتنتج الحد الأدنى من الغازات والمواد الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأوزون.

وبالبناء على ما سبق، فإنَّ تحقيق أهداف التنمية المُستدامة يحتاج إلى إحرار تقدم مُتزامن فى أبعادها - البيئية - الاقتصادية - الاجتماعية - البشرية - التكنولوجية للترابط الوثيق بينها إذ أنَّ الإجراءات التى تتخذ فى إحداها تحرز أهداف فى الأبعاد، فالاستثمار فى رأس المال البشري يدعم جهود الإقلال من مستويات الفقر، والإسراع فى تثبيت السكان وتضييق الفوارق الاقتصادية والحيلولة دون مزيد من التدهور للموارد والأراضى، باستخدام التكنولوجية المحسنة.

إنَّ تحقيق التنمية المُستدامة يعنى أن استخدام الموارد يصل إلى حد الكفاءة الإنتاجية ولا يؤدي إلى هلاكها أو إهلاكها، فُحافظ بذلك على حقوق الأجيال القادمة بما يؤدي إلى رفع مُستوى المعيشة، وتحسين حياة الفرد والمُجتمع.

10) Afum, E., Agyabeng-Mensah, Y., Sun, Z., Frimpong, B., Kusi, L.Y. and Acquah, I.S.K., "Exploring the link between green manufacturing, operational competitiveness, firm reputation and sustainable performance dimensions: a mediated approach", Journal of Manufacturing Technology Management, Vol. 31 No. 7, 2020. pp. 1417-1438.

(٢) انظر فى ذلك؛ الموقع الإلكتروني التالى:

<https://www.fao.org/sustainable-developmentgoals/indicators/ar/>

وبناءً على ما سبق يتبين لدى الباحث أنه يمكن استخلاص بعض ملامح التنمية المستدامة، حيث تم عرض تعريف التنمية المستدامة لدى الفقه، وبيان تطور هذا التعريف، والوقوف حول خصائص التنمية المستدامة، وصولاً إلى أبعاد التنمية المستدامة التي تركز عليها، حيث تبين لدى الباحث أن التنمية المستدامة مُصطلح اقتصادي اجتماعي أُممي، رسمت به هيئة الأمم المتحدة خارطة للتنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية - على مستوى العالم - هدفها الأول هو تحسين ظروف المعيشة لكل فرد في المجتمع، وتطوير وسائل الإنتاج وأساليبه، وإدارتها بطرق لا تؤدي إلى استنزاف موارد كوكب الأرض الطبيعية.

المطلب الثاني

الرؤية المصرية للتنمية المُستدامة (٢٠٣٠)

تمهيد:

رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة هي خطة استراتيجية وطنية أطلقتها الحكومة المصرية في فبراير ٢٠١٦، تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة تضمن تحسين جودة حياة المواطن المصري، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

وتستند الرؤية إلى الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البُعد الاقتصادي، البُعد الاجتماعي، والبُعد البيئي، مع التركيز على توطين أهداف التنمية المستدامة في جميع أجهزة الدولة المصرية.

حيث تسعى الرؤية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية، منها: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري من خلال تحسين مستوى المعيشة، توفير منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية، وضمان جودة التعليم والخدمات الصحية.

كما تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي تنافسي ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، وتعزيز الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، ومواجهة التحديات البيئية من خلال نظام بيئي متكامل ومستدام.

وعليه، تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

الفرع الثاني: الإطار الحاكم للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

الفرع الأول

أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة

يُقصد برؤية مصر ٢٠٣٠: هي أجندة وطنية أُطلقت في فبراير ٢٠١٦ تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدى للدولة لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات، وتوطينها بأجهزة الدولة المصرية المختلفة. تستند رؤية مصر ٢٠٣٠ على مبادئ "التنمية المستدامة الشاملة" و"التنمية الإقليمية المتوازنة"، وتعكس رؤية مصر ٢٠٣٠ أبعاداً لتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي^(١).

وبما أنَّ الاستراتيجيات وثائق حية، قررت مصر في مطلع عام ٢٠١٨ تحديث أجندتها للتنمية المستدامة بمشاركة كافة أصحاب المصلحة من شركاء التنمية وذلك لمواكبة التغييرات التي طرأت على السياق المحلي والإقليمي والعالمي، واهتم الإصدار الثاني لرؤية مصر ٢٠٣٠ بأن تصبح رؤية ملهمة تشرح كيف ستخدم المساهمة المصرية الأجندة الأممية، وكيف سيخدم ذلك السياق العالمي، وتؤكد الرؤية المُحدثة على تناول وتداخل كل

(١) راجع الموقع الرسمي لصفحة مجلس الوزراء المصري من خلال الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.sis.gov.eg> ص ١٨، ١٩. تاريخ زيارة الموقع ٢٤/٥/٢٠٢٥

القضايا من منظور الأبعاد المُشار إليها سابقًا، فهي رؤية شاملة ومُتسقة تتكون من استراتيجيات قطاعية للجهات الحكومية المختلفة^(١).

(أولاً) - أهداف أجندة مصر للتنمية المستدامة:

(١) جودة الحياة: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مُستوى معيشته، يتحقق ذلك بالحد من الفقر بجميع أشكاله، والقضاء على الجوع، وتوفير منظومة مُتكاملة للحماية الاجتماعية، وإتاحة التعليم وضمان جودته وجودة الخدمات الصحية، وإتاحة الخدمات الأساسية، وتحسين البنية التحتية، والارتقاء بالمظهر الحضاري، وضبط النمو السكاني، وإثراء الحياة الثقافية، وتطوير البنية التحتية الرقمية.

(٢) عدالة واندماج: العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة تسعى الأجندة الوطنية إلى تحقيق العدالة من خلال تحقيق المساواة في الحقوق والفرص، وتوفير الموارد في كل المناطق الجغرافية، في الريف والحضر على حد سواء، وتعزيز الشمول المالي، وتمكين المرأة والشباب والفئات الأكثر احتياجًا، ودعم مشاركة كل الفئات في التنمية، وتعزيز روح الولاء والانتماء للهوية المصرية.

(٣) اقتصاد قوي: اقتصاد تنافسي ومتنوع تعمل مصر على تحقيق نمو اقتصادي قائم على المعرفة كما تعمل على تحقيق التحول الرقمي ورفع درجة مرونة وتنافسية الاقتصاد، وزيادة معدلات التشغيل وفرص العمل اللائق وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال، كما تسعى إلى تحقيق الشمول المالي وإدراج البعد البيئي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية.

تعود أهمية التحول الرقمي في أنه يساهم في حل مُشكلات الإنسان من ناحية، وفي تفعيل التنمية وتعزيز استدامتها من ناحية ثانية، ويشمل ذلك جوانب اقتصادية واجتماعية وبيئية، بل وثقافية أيضًا والجانب التقني يُمثل العامل المساعد في كل هذه الجوانب، أمّا من الناحية العملية يُعد تحسين تجربة العميل والمرونة والابتكار من البداية إلى النهاية، إحدى أهم العوامل الرئيسية للتحول

(١) انظر في ذلك؛ استراتيجية مصر للتنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠).

الرقمي وبالتالي المساعدة على اقتصاد قوى، إلى جانب تطوير مصادر جديدة للإيرادات^(١).

(٤) معرفة وابتكار: المعرفة والابتكار والبحث العلمي تتخذ مصر المعرفة والابتكار والبحث العلمي ركائز أساسية للتنمية، وذلك من خلال الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية والتحفيز على الابتكار ونشر ثقافته ودعم البحث العلمي وربطه بالتعليم والتنمية.

(٥) الاستدامة البيئية: نظام بيئي متكامل ومُستدام نسعى إلى الحفاظ على التنمية والبيئة معًا من خلال الاستخدام الرشيد للموارد بما يحفظ حقوق الأجيال القادمة في مستقبل أكثر أمنًا وكفاية ويتحقق ذلك بمواجهة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية وتعزيز قدرة الأنظمة البيئية على التكيف والقدرة على مواجهة المخاطر والكوارث الطبيعية وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة وتبني أنماط الاستهلاك والإنتاج المُستدامة.

فقد زاد الاهتمام بالمسئولية البيئية مع زيادة الاهتمام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كونه هدف برؤية مصر ٢٠٣٠، والذي يسعى نحو الحفاظ على التنمية والبيئة في نفس الوقت من خلال الاستخدام الأمثل للموارد لضمان حقوق الأجيال القادمة والعمل على التصدي للكوارث البيئية، ويؤكد ذلك صدور قرار مجلس الوزراء رقم (١١٥) لسنة ٢٠٢٠ بشأن تطبيق آليات تنفيذ معايير الاستدامة البيئية بخطة التنمية المُستدامة ومنها مواصفة ISO-3-14030 "علامة الأيزو" لسد الفجوة والمتابعة المستمرة^(٢). كما أن وجود ثقافة بيئية صحية

(١) غادة سيد عبدالله شعبان: "أثر التحول الرقمي على تحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا - بالتطبيق على بعض الدول العربية"، المجلد الثاني عشر، العدد الرابع، ٢٠٢١، ص ٩. انظر أيضًا؛

ITU. (2017). ICT Development Index. Retrieved 08 03, 2018, from www.itu.int/net4/ITU-D/idi/2017/index.html ITU. (2017). Measuring the Information Society Report .

(٢) وفاء عبدالسميع سعود: "الدور الوسيط للتصنيع الأخضر في العلاقة بين المسئولية البيئية للمنشآت واستدامة الأداء في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ - دراسة تطبيقية"، المجلد الثالث عشر، العدد الرابع، أكتوبر ٢٠٢٢، ص ٦٤٣.

يمكن من تنفيذ تلك السياسات التي تركز على الاستدامة البيئية وتحقيق مزايا تنافسية^(١).

(٦) الحوكمة: حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع تحقق حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع الكفاءة والفاعلية لأجهزة الدولة الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني، لذا فرؤية مصر للمستقبل تضع الحوكمة والالتزام بالقوانين والقواعد والإجراءات في ظل سيادة القانون وإطار مؤسسي ضرورة لتحقيق الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد.

ويتمثل الهدف الأسمى من الحوكمة؛ في تعزيز الأمن والشفافية والفعالية لمواءمة الحكم بشكل أفضل مع التوقعات العامة^(٢).

(٧) السلام والأمن المصري: تضع الدولة أولوية قصوى للأمن بمفهومه الشامل على المستويين الوطني والإقليمي كضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ عليها ويتضمن ذلك ضمان الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة المستدام والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والأمن المعلوماتي (السيبراني) وتأمين الحدود المصرية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

وفي هذا الإطار، عملت الحكومة المصرية على نشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر من قبل المؤسسات العامة والخاصة ومن الأفراد وفي العديد من المجالات خلال توفير البنية الأساسية المناسبة وتطويرها المستمر وتشجيع المشروعات المتعلقة بمجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات^(٣).

(1) Goyal, S. and Routroy, S. "Analyzing environmental sustainability enablers for an Indian steel manufacturing supply chain", Journal of Engineering, Design and Technology, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print. 2021. <https://doi.org/10.1108/JEDT-03-2021-0118>.

(٢) راجع في ذلك؛ تقرير أهداف التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠، نوفمبر ٢٠١٨، ص ٢٤.

(٣) السيد صلاح الدين سيد: "دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة"، مادة علمية لطلبة معهد النيل العالي للعلوم التجارية وتكنولوجيا الحاسب، المنصورة، ٢٠٢٢، ص ٩.

كما أنّ السياسة الأمنية أصبحت تقوم على أساس أن الأمن شرط ضروري لحدوث التنمية السليمة والمستدامة؛ ولتحقيق التنمية لأبد من وجود بيئة آمنة مطمئن المُستثمرين على سلامة استثماراتهم من التخريب، والتعطيل، وإمكانية استمرارها وديمومتها^(١).

(٨) المكانة الريادية: تعزيز الريادة المصرية حرصت الأجندة الوطنية على ارتباط أهدافها التنموية بالأهداف الدولية من جهة، وبالأجندة الإقليمية من جهة أخرى، لاسيما أجندة أفريقيا ٢٠٦٣ فبعد النجاح في استعادة الاستقرار أصبح هدف تعزيز مكانة مصر وريادتها على المستويين الإقليمي والدولي ضرورة لدفع عجلة التنمية الشاملة ويتحقق ذلك من خلال العديد من الآليات من ضمنها دعم تعزيز الشراكات إقليميًا ودوليًا.

الفرع الثاني

الإطار الحاكم للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

لاشك أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب إقامة نظام سياسي ديمقراطي يحترم مبادئ حقوق الإنسان، ويقوم على سيادة القانون يتميز بدور فعال للمؤسسات التنفيذية كوسيلة لتنمية الدولة الوطنية، وتقوية ودعم دور البرلمان في التشريع والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية والوصول إلى مرحلة متقدمة من العمل المؤسسي لا ترتبط بالأشخاص ولكن ترتبط بالقوانين واللوائح وخطط العمل، وما يقتضى ذلك من القضاء على ظاهرتي الوساطة والمحسوبية، كما يتميز هذا النظام الديمقراطي أيضًا بإقامة مجتمع مدني فعال، ودعم اللامركزية وتمكين المجتمع المحلي في صنع واتخاذ القرار والتخفيف من العبء عن الإدارات في الحكومة المركزية، وزيادة فرص المشاركة السياسية في المجتمع، ودعم وتمكين الأحزاب السياسية، وحيريات العمل العام، والحيريات السياسية باعتبارها ضمانات للديمقراطية وتفعيل قدرة النظام السياسي ومؤسساته على

(١) محمد مفضى: "أثر السياسات الأكاديمية على الأمن والتنمية المُستدامة"، المجلة العربية للإدارة، مج ٣٧، ع ٣٤، سبتمبر ٢٠١٧، ص ٣١.

التفاعل الإيجابي، ومواكبة التطورات العالمية وتأسيس مجتمع حُر تعددى وتمكين الشباب والمرأة ومكافحة الإرهاب وتحقيق العدالة الناجزة.

وبالنسبة لأهداف الأجل المُتوسط (٢٠١٨-٢٠٢٠) - التي وضعتها الرؤية المصرية - فتشمل ترتيب أوضاع الجوار المباشر واكتساب مقومات التحرك الفاعل في مُجمل التفاعلات الاستراتيجية في الشرق الأوسط، والاضطلاع بدور محوري في جهود التنمية وبناء السلام في أفريقيا وتكثيف الجهود لتضييق الخناق على الإرهاب لتجفيف منابعه، والعمل على الوصول بمصر إلى مكانة القوة الإقليمية على مستوى الشرق الأوسط، وأفريقيا ومكانة القوة البارزة، على المستوى الدولي، فهناك ثلاثة مراحل رئيسية لتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية المُستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠)^(١).

وفي ضوء حساسية الظرف السياسي الراهن وحالة الحراك السياسي التي يشهدها المجتمع الدولي بشكل عام ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، أكدت الاستراتيجية على أن هذه الأهداف يمكن أن تشكل سياسة مصر الخارجية خلال السنوات الخمسة عشر القادمة، ويمكن تحقيقها من خلال ثلاثة مراحل أساسية تكتسب المرحلة الأولى (مرحلة إعادة سياسة مصر الخارجية إلى حالتها الطبيعية)، أهميتها وخصوصيتها من واقع ما شهدته مصر من متغيرات سياسية متلاحقة خلال الأعوام الماضية (٢٠١١-٢٠١٥) الأمر الذي يترتب عليه إشغال مصر بترتب أوضاعها الداخلية ومن ثم فإن هذه المرحلة تستوجب تحقيق مجموعة من الأهداف تتلخص في حماية كيان الدولة المصرية والحفاظ عليها من التهديدات الإرهابية التي تتعرض لها المنطقة، بل والعالم بآثره، واحتواء أية تهديدات ناشئة عن حالة التفتت التي تشهدها دول الجوار، وإدارة العلاقات المصرية الخارجية بشكل مؤسسي يسمح بتحقيق أقصى فائدة من هذه العلاقة، كما تركز هذه المرحلة على إعادة التوزيع الديموغرافي في مصر بما

(١) انظر في ذلك؛ خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ العام الأول من استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠) إصدار وزارة الدولة للتخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

يسمح بتوطين السكان في المناطق الاستراتيجية التي أصبحت مهددة أمنياً (الصحراء الغربية - سيناء - الجزء الجنوبي)^(١).

وتأتي المرحلة الثانية (مرحلة التعافي) كمرحلة لاحقة للمرحلة الأولى وبقدر ما يمكن أن تحققه مصر من نجاح نوعي في تحقيق أهداف المرحلة الأولى، فإن ذلك النجاح يمكن أن يسهم في استعادة السياحة الخارجية لمصر لقوتها وتمكنها من اتخاذ زمام المبادرة والقدرة على التحرك النشط دولياً، ولمحيطها الإقليمي.

أما بالنسبة للمرحلة الثالثة (مرحلة التقدم) فتعد نتاجاً للمرحلتين الأولى والثانية ويعتمد نجاح مصر في تحقيق أهداف هذه المرحلة على مدى القدرة في تنفيذ أهداف المرحلتين السابقتين، وتكمن أهداف هذه المرحلة في تبني سياسة التحرك في المجال الحيوي لمصر والاستفادة من المزايا النسبية لسياسية مصر الخارجية بأسلوب يسمح لها بطرح مبادرات سياسية، والاضطلاع بدور قيادي في مواجهة الإرهاب، والتحرك في إطار أن مصر قوة أفريقية ودولة محورية في إدارة العلاقات الاستراتيجية بالقوة الكبرى.

وبناءً على ما سبق يرى الباحث إن رؤية مصر ٢٠٣٠ هي أجندة وطنية أطلقت في فبراير ٢٠١٦، تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدى للدولة لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات، وتوطينها بأجهزة الدولة المصرية المختلفة، وتستند رؤية مصر ٢٠٣٠ على مبادئ التنمية المستدامة الشاملة والتنمية الإقليمية المتوازنة، وتعكس رؤية مصر ٢٠٣٠ أبعاد التنمية المستدامة.

وعلى ذلك، عملت الدولة على إعادة تحديد أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية النسخة المحدثة من رؤية مصر ٢٠٣٠ على موقعها الإلكتروني، متضمنة عدد (٦) أهداف رئيسية استراتيجية تمثل الركائز الأساسية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها بحلول عام

(١) راجع في ذلك؛ تقرير وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، حول رؤية مصر ٢٠٣٠، ص ١٣.

٢٠٣٠، وهي^(١): (تحسين جودة حياة المواطن المصري. تحقيق العدالة الاجتماعية. تحقيق نظام بيئي متكامل ومستدام. بناء اقتصاد تنافسي متنوع قائم على المعرفة. بنية تحتية متطورة ومستدامة. حوكمة مؤسسية فعالة وشراكات وطنية ودولية).

وقررت الدولة في مطلع عام ٢٠١٨ تحديث أجندتها للتنمية المستدامة بمشاركة مختلف الوزارات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وبلاستعانة بعدد من الخبراء في مختلف المجالات، وذلك لمواكبة التغييرات التي طرأت على السياق المحلي والإقليمي والعالمي، واهتم الإصدار الثاني لرؤية مصر ٢٠٣٠ بأن تصبح رؤية ملهمة تشرح كيف ستخدم المساهمة المصرية الأجندة الأممية، وكيف سيخدم ذلك السياق العالمي، وتؤكد الرؤية المُحدثة على تناول وتداخل كل القضايا من منظور أبعاد التنمية المستدامة، فهي رؤية شاملة ومتسقة، تركز على جودة حياة المواطن المصري وتحسين مُستوى معيشته في مختلف نواحي الحياة، وذلك من خلال التأكيد على ترسيخ مبادئ العدالة والاندماج الاجتماعي ومشاركة كافة المواطنين في الحياة السياسية والاجتماعية.

المبحث الثالث

دور اللامركزية الإدارية في تحقيق التنمية المستدامة

تمهيد وتقسيم:

تلعب اللامركزية الإدارية دورًا محوريًا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تمكين السلطات المحلية من إدارة شؤونها بكفاءة وفاعلية، بما يتوافق مع احتياجات المجتمعات المحلية.

إذ تساهم في تحسين تقديم الخدمات العامة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتسريع عملية اتخاذ القرار، مما يؤدي إلى استثمار أفضل للموارد المتاحة.

(١) انظر في ذلك؛ المصدر الرسمي لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية - النسخة المحدثّة من رؤية مصر ٢٠٣٠، من خلال الموقع الإلكتروني التالي: <https://mped.gov.eg>

كما تتيح اللامركزية مساحة أكبر لمشاركة المواطنين في تحديد أولوياتهم التنموية، الأمر الذي يُسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، والحد من التفاوتات بين المناطق، وتحفيز النمو الاقتصادي المحلي، وهو ما يُعد من الركائز الأساسية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

وعليه، تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: تعزيز اللامركزية الإدارية كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: مدى فاعلية عناصر اللامركزية الإدارية في ضوء التنمية المستدامة.

المطلب الأول

تعزيز اللامركزية الإدارية كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة

تمهيد:

تُعد اللامركزية الإدارية من أبرز الأساليب الحديثة في إدارة شؤون الدولة، حيث تقوم على نقل بعض الصلاحيات من الحكومة المركزية إلى المستويات المحلية، بما يحقق مرونة أكبر في اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات.

ويُنظر إلى تعزيز اللامركزية الإدارية باعتباره مدخلاً استراتيجياً لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تمكين المجتمعات المحلية من تحديد أولوياتها التنموية، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتوسيع نطاق المشاركة المجتمعية في عمليات التخطيط والتنفيذ.

كما تُسهم اللامركزية في تحقيق العدالة في توزيع الخدمات والمشروعات لا سيما المشروعات التنموية المستدامة، خاصة في المناطق النائية، مما يعزز من تماسك الدولة واستقرارها على المدى الطويل.

لذا، تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: حوكمة اللامركزية الإدارية.

الفرع الثاني: أثر نظام اللامركزية على التنمية المحلية المستدامة.

الفرع الأول

حوكمة اللامركزية الإدارية

تُعد حوكمة اللامركزية الإدارية إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في النظم المعاصرة، حيث تركز على تحسين أداء الإدارة العامة من خلال تعزيز مبادئ الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، وكفاءة توزيع الموارد على المستوى المحلي.

ويعكس إدراج اللامركزية ضمن أهداف التنمية المستدامة^(١) إدراكًا عالميًا لأهميتها في بناء مؤسسات فعالة وشاملة تستجيب لاحتياجات المواطنين.

ومن خلال تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة على آليات اللامركزية، يمكن تمكين المجتمعات المحلية من المشاركة الفاعلة في صنع القرار، ومراقبة تنفيذ السياسات، بما يضمن تحسين جودة الخدمات العامة، وتقليص الفجوات التنموية، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

(١) انظر في ذلك؛ الهدف ١٦: (السلام والعدل والمؤسسات القوية). الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠). من خلال الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. <https://mped.gov.eg>

لذا، فإن حوكمة اللامركزية تمثل إطارًا استراتيجيًا يسهم في تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي واحتياجات التنمية الاجتماعية والبيئية، بما يتماشى مع أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وعليه، يوضح الباحث النقاط التالية:

أولاً. تعريف الحوكمة وبيان أهميتها في مجال اللامركزية الإدارية:

الحوكمة (Governance)^(١) عملية تتأثر بمجموعة من الآليات التشريعية والتنظيمية والقانونية والسوق والمعايير المالية وجميع جهود المشاركين في الوحدة الاقتصادية لخلق نظام وضوابط من أجل تعزيز قيمة المساهمين وحماية المستهلكين^(٢).

فقد عرفت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة بأنها: "نظام يدير المؤسسات ويتحكم في أعمالها وهي - أيضًا - تُعنى استخدام تقنيات الاتصالات وتسخيرها في ضبط المهام وتقديم الخدمات بمستوى يُسهم في استخدام موارد المؤسسة بأفضل وجه وتقديم أفضل الخدمات إلى مُختلف المُستفيدين، وهي نتاج لثورة تكنولوجيا المعلومات ودورها لرفع قُدرات المُؤسسات وكفاءتها، كذلك تُسهم

(١) ارتبط ظهور الحوكمة بظهور مفهوم الحكومة الإلكترونية خلال الخمسينيات والستينيات، والتي جاءت من خلال ظهور أفكار الإدارة العلمية، حيثُ توسع انتشار هذا المفهوم وقت مبكر من عام ١٩٩٠، لكونه أصبح المفهوم الأكثر شيوعًا في جداول أعمال إصلاح القطاع العام للنظم السياسية الديمقراطية الليبرالية منذ عهد "بيل كلينتون" الرئيس الأمريكي الأسبق، كما تم استخدام مفهوم تقديم الخدمات الإلكترونية لتحديث الحكومة من قبل حزب العمال للمملكة المتحدة عام ١٩٩٧، بالإضافة إلى أنه تم البدء بالعمل بهذا المفهوم من قبل العديد من الدول مثل كندا ونيوزلندا وأستراليا، ونتيجة ذلك تمارس بعض البلدان شكلاً = من أشكال الحوكمة، حيثُ أصبحت الحاجة إلى تبني شكل رقمي للحكومة أمرًا حتميًا وهو ما يُسمى بالحوكمة الإلكترونية، والذي نظمته في بداية الأمر قانون إلغاء الأعمال الورقية للحكومة ١٩٩٨، الذي قدمه "بيل كلينتون" رسميًا في ١٧ ديسمبر ١٩٩٩، ثم اعتمد مفهوم الحوكمة الإلكترونية. انظر في ذلك؛

- Amuche, O. M. Electronic governance and service delivery in selected ministries in Ebonyi State, Nigeria. Journal of Contemporary Research in Social Sciences, 1(1), 2019. p.11.

(٢) ثابت حسن ثابت، سيد أحمد عيسي: "دور الحوكمة في تعزيز أداء المؤسسات المالية - دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المالية"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد ٦، أبريل ٢٠١٧، ص ٥٦.

في تعزيز مهامها لتصل إلى الأهداف المطلوبة باستخدام الوسائل الإلكترونية للوصول لمعلومات المؤسسة المختلفة^(١).

ويُعرف رأي^(٢) الحوكمة بأنها: "مجموعة من القوانين واللوائح والإجراءات التي تمكن إدارة المؤسسات المالية من تعظيم ربحيتها وقيمتها في المدى البعيد لصالح المساهمين".

ويرى رأي آخر بأنها: "تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات الحكومية وتبادل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الحكومة والشعب، بحيثُ تتاح الخدمات الحكومية للمواطنين بطريقة ملائمة وفعالة وشفافية"^(٣).

تتبع أهمية الحوكمة في تنامي القواعد السليمة المستخدمة فيها، بغية تحقيق التنمية الاقتصادية وتفادي الوقوع في مغبة الأزمات المالية، من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء، وتدعيم الأسس الاقتصادية في الأسواق وكشف حالات التلاعب والفساد المالي والإداري وسوء الإدارة، بما يحد من التقلبات في الأسواق وضبطها والعمل على استقرارها، لكسب ثقة المتعاملين وتحقيق التقدم الاقتصادي المنشود^(٤)، فالحوكمة نظام قائم على الشفافية والنزاهة والمساءلة والمحاسبة ومكافحة الفساد وتحقيق العدالة دون تمييز وتطبيق القانون على الجميع، ويمكن تطبيق الحوكمة في أي منظمة حكومية أو غير مجتمعية وعلى أي مستوى دولي أو إقليمي أو محلي، وفي مجالات عديدة^(٥) قد يكون أبرزها مجال اللامركزية الإدارية على اعتبار أنها محل البحث والدراسة.

(١) زهير عبدالكريم: "الحكمانية: قضايا وتطبيقات"، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٣، ص ٣٦.

(٢) نوارة محمد، مليكة حفيظ: "حوكمة المؤسسات المالية ومدى توافقها مع متطلبات حوكمة المؤسسات الدولية"، مجلة جديد الاقتصاد، العدد ١٢، ديسمبر، ٢٠١٧، ص ١٧.

(3) Singh, A. E-Governance: Moving Towards Digital Governance. Vidya: A Journal of Gujarat University, 2(1), 2023. p. 205.

(٤) صبري أحمد شلبي: "مبادئ الحوكمة وتطبيقاتها في دول مختارة الدنمارك ولبنان"، الدار العربية للموسوعات، ٢٠١٤، ص ٦٣، ٣٧.

(٥) مدحت محمد محمود أبو ناصر: "الحوكمة الرشيدة : فن إدارة المؤسسات عالية الجودة"، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ٢٠١٥، ص ٤٥.

وبمطالعة ما أوردته رؤية مصر ٢٠٣٠، وتفعيلاً للمادة رقم (٢٧) والخاصة بالحوكمة وارتباطها بالتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، والمادة رقم (٦٨) بشأن شفافية المعلومات، والمادة رقم (١٧٦) بشأن تطبيق اللامركزية من مواد الدستور المصري لسنة ٢٠١٤ والمعدل باستفتاء أبريل ٢٠١٩.

ثانياً. أوجه العلاقة بين الحوكمة والتنمية المستدامة في الإدارة المحلية:

علاقة الحوكمة بالتنمية المستدامة للإدارة المحلية تُعد علاقة جوهرية، حيث تُشكل الحوكمة الرشيدة الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يمكن من خلاله تحقيق تنمية مستدامة فعّالة على المستوى المحلي.

فمن الأهمية بمكان تعزيز الشفافية والمساءلة: بغية تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة يُعد عاملاً أساسياً في مكافحة الفساد^(١)، وبناء الثقة بين المواطنين والحكومة، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تُعتبر الشفافية والمساءلة من الركائز الأساسية للحوكمة الرشيدة.

وفي هذا الإطار تمثلت الأهداف الرئيسية للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في عشرة أهداف رئيسية وما ينبثق عنها من أهداف فرعية، وذلك تمهيداً

(١) حيث يرى رأي أن الفساد هو: "سلوك الموظف العام الذي ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة". انظر في ذلك؛

=Gobal. J. Yadav. Corruption in developing countries ; causes and solution, global blues and international political science association , university of South Florida, Sept.2005, p. 01.

في حين يرى رأي بأنه: "ظاهرة سلبية قد تحدث بشكل فردي أو جماعي، وتؤدي إلى إساءة استعمال السلطة الرسمية ومخالفة الأنظمة والقوانين والمعايير الأخلاقية، وتهدف إلى إحداث انحراف في المسار الصحيح للنظام الإداري لتحقيق أغراض غير مشروعة، وتؤثر على أهداف المصلحة العامة نتيجة لتأثيرها السلبي في النظام الإداري". انظر في ذلك؛ محمد عبدالمحسن محمد: "طرق مواجهة الفساد في الوظيفة العامة"، مجلة كلية الحقوق جامعة عين شمس، العدد الثاني، الجزء الثاني، السنة التاسعة والخمسون، يوليو ٢٠١٧، ص ٩٨٢.

لوضع خطط العمل التي تتضمن الإجراءات التنفيذية للجهات المعنية^(١)، وتمثل تلك الأهداف في الآتي:

- ١- الارتقاء بمستوى أداء الجهاز الحكومي والإداري للدولة وتحسين الخدمات الجماهيرية.
- ٢- إرساء مبادئ الشفافية والنزاهة لدى العاملين بالجهاز الإداري للدولة.
- ٣- سن وتحديث التشريعات الداعمة لمكافحة الفساد.
- ٤- تطوير الإجراءات القضائية لتحقيق العدالة الناجزة.
- ٥- دعم الجهات المعنية بمكافحة الفساد.
- ٦- الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية.
- ٧- رفع مستوى الوعي الجماهيري بخطورة الفساد وأهمية مكافحته وبناء ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة.
- ٨- تعزيز التعاون المحلي في مجال مكافحة الفساد.
- ٩- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الفساد.
- ١٠- مشاركة منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد.

وتنفيذاً لذلك، قامت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد والفرعية المنبثقة عنها بإعداد آليات ومحاور تفصيلية، لتنفيذ تلك الأهداف الاستراتيجية سنوياً وفقاً للأولويات، وصولاً إلى النتائج المنشودة خلال مدة هذه الاستراتيجية، الأمر الذي ينتج عنه تعزيز تحقيق التنمية المستدامة، من خلال إسهامات تطبيق الشفافية والمساءلة وتوجيه الموارد نحو المشاريع التي تلبى احتياجات المجتمع، مما يعزز من استدامة التنمية.

يرى الباحث في هذا الشأن أنه يمكن تطبيق الخدمات الإلكترونية من أجل تفعيل مبدأ الشفافية في الإدارة المحلية: حيث يعزز تطبيق الإدارة الإلكترونية - في مفهومه البسيط- فوائد ذات أهمية، يتم تقديمها بشكل آلي وبرمجي، لا تعبر في ظاهرها إلا عن بساطة وآلية الإجراءات الإدارية، وإنه لأمر جيد عندما تكون البيانات الحكومية متاحة للمواطنين ومكونات قطاع

(١) انظر في ذلك؛ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤-٢٠١٨، ص ٢٠.

الأعمال، دون غموض^(١)، بحيث يمكن للصحفيين والمُجتمع المدني ممارسة الرقابة والكشف عن التجاوزات في الأعمال والمشاريع القومية، مادام بإمكانه الاطلاع على وثائقها، كما أن الخدمات الإلكترونية تضمن من خلال أدوات وتقنيات توفيرها، تبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية، فتصبح واضحة وبسيطة للمستفيد، كون أن تعقيد الإجراءات الإدارية يُعد من عناصر الفساد، -في نظام الإدارة التقليدية للدولة- ومن ثمَّ فإنَّ مواكبة هذه الثورة التقنية تستدعي العمل من خلال إدارة تتحول فيها العلاقات بين الإدارات العامة والجمهور في ظل الشفافية^(٢).

الفرع الثاني

أثر نظام اللامركزية على التنمية المحلية المستدامة

بما أن اللامركزية هي الحالة أو الوضع الذي يعطى فيه حق المشاركة في اتخاذ القرار للمستويات الإدارية الدنيا، دون أن يلغي ذلك حق الجهة المركزية في اتخاذ القرار، فهي إذن أسلوب في العمل يقوم على مبدأ توزيع سلطة صنع القرار والصلاحيات بين السلطة المركزية وهيئات أخرى مستقلة تتواجد في الأقاليم والتجمعات السكانية المختلفة.

وتظهر دور اللامركزية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال:

أولاً . اللامركزية كإطار ملائم لتخطيط وتنفيذ التنمية المحلية:

إن الجانب الإداري في عملية إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية عامةً، والتنمية المحلية خاصة قضية يجب التعامل معها على أنها أساسية وضرورية لنجاح هذه الخطط في تحقيق أهدافها، إذ أن إخفاق كثير من خطط التنمية وبالذات الريفية منها في العديد من دول العالم النامي ناجم بالأساس عن

(1) Daniel Lathrop and Laurel Ruma, Open Government: Collaboration, Transparency and Participation in Practice, California: O'Reilly Media-Inc, 2010. P25.

(٢) نصيرة ربيع: "دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد ٨، ج٢، جامعة عباس لغرور، الجزائر، ٢٠١٧، ص ٩٧٥.

الأساليب الإدارية المتبعة في إدارة خطط التنمية أثناء تنفيذها وليس عن فقر في محتوى عملية التخطيط نفسها على صعيد آخر فإن الإدارة هي التي تبرز أهمية التخطيط اللامركزي مقارنة بالتخطيط القطاعي، وهي الوسيلة الوحيدة التي يتم من خلالها تحويل الأهداف القطاعية إلى إطار عام يصلح كاستراتيجية تنمية محلية تسمح بتحقيق المشاركة الشعبية، وتضمن الترابط والانسجام والتكامل بين الهيئات والمؤسسات المعنية بإعداد وتنفيذ خطط التنمية المحلية، لذلك فإن هيئات التخطيط الرسمية في المستوى الإقليمي والمحلي يجب أن تمتلك السلطة والكفاءة الإدارية العالية التي تمكنها من القيام بدورها على أكمل وجه.

لذا فإن عملية التخطيط في ظل اللامركزية الإدارية يجب أن تعني تفعيل المشاركة الشعبية ودور المجموعات المستهدفة في عمليات إعداد وتنفيذ خطط التنمية المحلية، وهذا ما يعرف بأسلوب التخطيط من أسفل، فالتخطيط والبناء من أسفل يعمل على تحقيق مبدأ رئيسي من مبادئ التنمية الناجحة، وهذا المبدأ يتمثل في تعزيز الحرية، ولكن ليس بمفهومها السياسي فقط، وإنما بمفهومها الإنساني الشامل الذي يسمح ويعظم من قدرة الإنسان على الاختيار كما أن التخطيط من أسفل يساعد في تحديد أهداف التنمية الإقليمية التي تعكس خصوصية الإقليم قيد التخطيط، ودائماً هناك فرق كبير بين أهداف التنمية الإقليمية التي تضعها هيئات ومؤسسات تخطيط إقليمية، وأهداف التنمية الإقليمية التي تضعها هيئات التخطيط المركزي، وإن كانت الأولى يجب أن تكون مكاملة ومنسجمة مع الثانية وغير متناقضة معها^(١).

كما أن تطبيق الإدارة اللامركزية بفاعلية في مجال التخطيط والتنمية المحلية، يعمل على تطويع برامج التنمية بسهولة إزاء حاجات السكان المحليين ومتطلباتهم، نظراً لأنها تسمح بمشاركة سكان الوحدات الإدارية المختلفة في عملية إعداد وتنفيذ الخطط التنموية لمناطقهم، كما أنها توفر دعماً ضرورياً لحشد الطاقات وتعبئة الموارد.

(١) عبد السلام أبو قحف: ملامح الإصلاح الإداري مصر: الدار الجامعية الجديدة للنشر، ٢٠١٠، ص ١٢٢.

الأمر الذي يهيئ فرص النجاح لخطط التنمية الوطنية في تحقيق أهدافها بشكل متوازن يضمن توفير حياة ملائمة لجميع السكان في جميع المناطق داخل الدولة، ويسهم هذا النجاح في تحقيق التوازن الإقليمي وتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية، وهذا يعتمد بالدرجة الأولى على توزيع سلطة صنع القرار بين هيئات التنمية والتخطيط المركزية ونظيرتها المحلية، وذلك على اعتبار أن توزيع الاستثمارات والموارد ورصدها في مجتمع ما له علاقة وثيقة بتوزيع سلطة صنع القرار فيه^(١).

ثانياً . اللامركزية وتوسيع خيار المشاركة والديمقراطية المحلية:

يعتبر الكثير من فقهاء القانون الإداري أن اللامركزية ليست أسلوباً إدارياً صرفاً إنما شكل من أشكال وجود السلطة، باعتبارها وثيقة الصلة بنمط الحكم القائم ودرجة تركيز السلطة ونمط العلاقات القائمة بين الدولة والمجتمع ويساعد تبني الخيار اللامركزي على تحسين إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة والمشاركة والشفافية.

لذلك اعتمدته العديد من الدول النامية في مختلف أنحاء العالم بهدف بناء قدرتها الإدارية والمؤسسية، ويؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن إدارة الحكم الرشيد تتطلب مشاركة الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، فمن دون المشاركة من أدنى إلى أعلى لن تتمكن أجهزة الحكم المحلي من هيكلة أو إدارة الخدمات العامة وتحقيق التنمية المحلية وكلما صغر النطاق الجغرافي للمجتمع، زادت قدرة الناس على المشاركة الفعالة في نسق للحكم الرشيد وقل احتمال إهمال "الأطراف" نتيجة لسيطرة "المركز" على المجتمع كله، وهي من آفات الحكم في البلدان النامية.

إذ تخلق إدارة الحكم اللامركزي فرصاً أكثر لمشاركة الناس وإسهامهم.

وفي أنظمة الحكم الديمقراطي يكون الحكم المحلي ميداناً لتبلور قدرات المساهمة في مجالات الحكم المختلفة، وبروز العناصر القادرة على المساهمة

(١) محمد العيساوي: الإدارة الاستراتيجية المستدامة-مدخل للإدارة المنظمات، مصر: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص ٨٧.

في الحكم المركزي، كما ينظر إلى عملية صنع القرار على المستوى المحلي كأحد أوجه المشاركة الشعبية يعبر عنه بـ"البعد المحلي للديمقراطية" أو "الديمقراطية المحلية" التي تعد إحدى المؤشرات الأساسية لنموذج الحكم الرشيد الذي يراد له اليوم أن يمثل الإطار المرجعي للإصلاح السياسي والمؤسسي في الدول النامية.

وفي هذا الصدد يعتبر (ألكسيس دي توكفيل) أن الهياكل البلدية هي بالنسبة للديمقراطية بمثابة المدارس الابتدائية بالنسبة للعلم وتكمن الفكرة الأساسية للامركزية في أن القرارات العامة يجب اتخاذها إذا أمكن على مستوى السلطة الأقرب إلى الناس، إذ يملك قاطنو منطقة معينة الحق والمسؤولية في اتخاذ قرارات بشأن المسائل التي تؤثر فيهم مباشرة والتي يستطيعون اتخاذ قرارات في شأنها وفي مقدور أجهزة الحكم المحلي أن تكون أكثر تجاوبا وتكيفاً مع الأوضاع المحلية الأمر الذي يؤدي إلى فاعلية أكبر، فالإداريين المحليين يوفرون مجالاً أفضل وأكثر راحة، ويضعون المؤسسات الحكومية مباشرة في متناول السكان الذين تخدمهم^(١).

المطلب الثاني

مدى فاعلية عناصر اللامركزية الإدارية في ضوء التنمية المستدامة

تمهيد:

لا شك أن الجهود التي تبذلها القيادة السياسية والتي سعت لها الحكومة المصرية تسعى إلى تمكين المجتمعات المحلية وتلبية احتياجاتها بأكثر فاعلية مما يعزز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية.

وعليه، تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: مجالات اللامركزية وتوسيع المشاركة الديمقراطية.

الفرع الثاني: مجتمع الدراسة وعينة البحث (الإطار الميداني).

(١) محمد إبراهيم الشافعي: تمويل اللامركزية المحلية في مصر: طبيعته ومشكلاته وسبل علاجه، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٢، ص ١٢٢.

الفرع الأول

مجالات اللامركزية وتوسيع المشاركة الديمقراطية

تلعب الإدارة المحلية دورًا محوريًا في تمكين المجتمعات من خلال تعزيز الشعور بالملكية والمشاركة بين أعضائها، وهذا ما يظهر جليًا من خلال الآتي:
أولاً . في مجال التنمية الاجتماعية:

تعتبر اللامركزية أداة هامة في توسع التنمية الاجتماعية لعدة أسباب:

(١) تمكين المجتمعات المحلية:

من خلال إعطاء المزيد من الصلاحيات للمجتمعات المحلية، يمكن للسكان المشاركة بشكل أكبر في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم المحلية. هذا يمكنهم من تحديد أولوياتهم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بناءً على احتياجاتهم الفعلية.

(٢) تعزيز المشاركة المجتمعية:

اللامركزية تشجع المجتمعات المحلية على المشاركة الفعالة في عملية صنع القرار والمشاركة في تنفيذ السياسات والبرامج، وهذا يعزز الوعي المجتمعي والشعور بالانتماء والمسؤولية الاجتماعية، وبالتالي يساهم في تعزيز التضامن والتعاون بين أفراد المجتمع.

(٣) تحقيق العدالة الاجتماعية:

من خلال نقل السلطة إلى المجتمعات المحلية، يمكن تعزيز العدالة الاجتماعية عن طريق توزيع الموارد والفرص بشكل أكثر عدالة وتكافؤ وبالتالي يمكن للمجتمعات المحلية تحديد احتياجاتها الفريدة وتصميم السياسات والبرامج التي تلبي تلك الاحتياجات بشكل أفضل.

(٤) تعزيز التنمية المستدامة:

اللامركزية تعزز التنمية المستدامة من خلال تشجيع المجتمعات المحلية على اتخاذ القرارات البيئية المستدامة وتعزيز الاستدامة في استخدام الموارد المحلية، كما يمكن للمجتمعات المحلية تطوير حلول مبتكرة وملائمة لتحدياتها المحلية، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الشامل^(١).

ثانياً . مجال التنمية الاقتصادية:

يقصد باللامركزية الاقتصادية الانتقال من إدارة الاقتصاد بشكل مركزي بواسطة الدولة عبر وزارة التخطيط إلى إدارة الاقتصاد بشكل لامركزي بواسطة السوق من خلال تفاعل قوى العرض والطلب بشكل حر، بالتزامن مع نقل صلاحية القرارات والاجراءات الادارية والاقتصادية التي تصدرها الدولة مركزياً بناءً على مقتضيات الاقتصاد الوطني بشكل عام، إلى الادارات المحلية التي تضع مقتضيات الاقتصادات المحلية في سلم أولوياتها انطلاقاً من واقعها المحلي.

وبالتالي فإن اللامركزية الاقتصادية تسهم بشكل فاعل في تحقيق تنمية الاقتصادات المحلية كونها على تماس أو بالأحرى أقرب إلى واقع المجتمعات المحلية فتكون على إطلاع بما يحصل في المجتمع بشكل اسرع من الادارة المركزية، ويكون تشخيصها أدق وأسرع من حيث حجم الاحتياجات المحلية وأولوياتها^(١).

ثالثاً . مجال التنمية البيئية:

تعتبر الإدارة المحلية امتدادا للإدارة المركزية في مجال حماية البيئة وترقية التنمية المستدامة على اعتبار أن هذه المهمة من الاختصاصات الرئيسية للدولة

(١) محمد نور قبصي: اللامركزية آلية لتحسين جودة خدمات الرعاية الاجتماعية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ٢٠٢٠، ص ١٨٨-١٩٣.

(1) Todaro, M. P., & Smith, S. (2006). Economic Development Addison-Wesley New York

بمختلف مؤسساتها المركزية والمحلية. إذ جاءت العديد من المواد لتؤكد الدور المهم والجوهري للمراكز والاحياء في مجال التنمية المحلية وحماية البيئة.

لأنهم بمثابة الخلية الأساسية للامركزية فهي تلعب دوراً هاماً في التكفل باحتياجات المواطنين كما تعتبر النواة الرئيسية للتنمية المحلية باعتبارها قريبة من المواطن، وقد وضعت أساساً بهدف تسيير شؤون الأشخاص القاطنين وتحسين وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية والصحية، وكذا ترقية المحيط الذي يعيشون فيه، فالدولة خولت البلديات سلطات بإتباع نظام اللامركزية من أجل تخفيف من حدة هذه المشاكل والتقليل منها.

حيث تقوم المراكز والاحياء بدور كبير في تحقيق التنمية المستدامة وذلك تحت إشراف القيادات من خلال الأمور التالية^(١):

- العمل على النظافة العامة وضمان سهولة السير في الشوارع والمساحات والطرق العمومية، والمحافظة على حسن النظام في جميع الأماكن العمومية التي يجري فيها تجمع الأشخاص.
- المعاقبة على كل مساس بممتلكات الدولة وكل الأعمال المخلة بها.
- تساهم المراكز والاحياء مع الدولة بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه وهو ما يجعلها شريكاً فعالاً في حماية البيئة والتنمية المستدامة

وتختص المراكز والاحياء إطار حماية البيئة من التلوث بإنشاء وتوسيع المساحات الخضراء وصيانتها وذلك من منطلق أن تواجد المساحات الخضراء يمكنه أن يجعل البيئة في مأمن من التلوث، وذلك من خلال إنجاز وتطوير المساحات الخضراء، العمل على تهيئة الترفيه وتحسين البيئة التي يعيش فيها

(١) رندا الزغبى: اللامركزية مدخل لتحسين الخدمات في مصر، أعمال مؤتمر اللامركزية، الفرص-التحديات (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-وحدة دعم سياسات اللامركزية، ط القاهرة: ٢٠٠٩، ص ٤٦.

المواطن والقيام بأعمال ترمي إلى حماية المساحات الخضراء وتطوير الثروة الخضراء والمجموعات النباتية الطبيعية وحماية الأراضي وكذا النباتات.

كما تتولى الأحياء إطار اختصاصاتها التقليدية والتي تتمثل في حفظ الصحة العمومية والنظافة والسهرة على تنظيم جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها واتخاذ كل الإجراءات الرامية إلى حفظ الصحة العمومية، ومكافحة الأمراض الوبائية والمعدية. والقيام بعمليات التطهير وصرف المياه المستعملة ومعالجتها، وجمع القمامة بصفة منتظمة. المحافظة على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلية للجمهور^(٢).

تعتبر مسألة حماية البيئة قضية محلية إقليمية (لامركزية) أكثر منها قضية مركزية، وذلك نظراً لقرب الهيئات المحلية من الواقع وخصوصيات مكونات البيئة التي تتميز بها.

ونظراً لأن موضوع حماية البيئة تحكمه مجموعة من القوانين العامة والخاصة، التي تتدخل في عمليات تطبيقها عدة هيئات، فإنه من الطبيعي أن يكون لهذه الهيئات امتداد جهوي ومحلي على مستوى المحافظات والأحياء تحت تسميات ومهام مختلفة، حيث تلعب هذه الهيئات دور المنسق الفعال والعملية بين مختلف المتعاملين في مجال البيئة، وتعتبر المحافظة والحي هما المؤسساتان الرئيسيتان في مجال حماية البيئة نظراً للدور المؤثر الذي ينتظر أن تؤديه في هذا المجال بحكم قربها من المواطن وإدراك مسؤوليتها أكثر من أي جهاز آخر لطبيعة المشاكل البيئية التي يعانيها السكان.

رابعاً . دور لامركزية الإدارة في تنمية المدن:

أوضحت العديد من الدراسات أهمية اللامركزية في إدارة التنمية العمرانية تحقيقاً للاستدامة، ووفقاً لمبادئ التنمية المستدامة فقد اعتبرت اللامركزية في الإدارة هي الأسلوب الأقدر على إدارة المدن حيث الاهتمام بتدعيم دور

(٢) على الصاوي: اللامركزية في مصر، أعمال مؤتمر اللامركزية في مصر - فرص وتحديات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الإدارة العامة، ٢٠٠٨، ص ١٩٨.

المحليات في اتخاذ القرار والعمل على رفع كفاءاتها وربطها بالمدينة حيث السلطة المستقلة وحق الإدارة والتمويل^(١).

كما تركز اللامركزية على تدعيم الاتصال الرأسي بين المدينة والدولة وتؤكد على آلية الحوار وطرح الحلول والمواجهات والشراكة والعلاقات التبادلية بين ممثلي الدولة وممثلي المجتمع.

هذه الإجراءات تدعم المشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرار وهو احد أهم أهداف الاستدامة كما تركز على المشكلات العمرانية وخاصة المرتبطة بالنمو العمراني غير المصحوب بنمو اقتصادي مناسب ومشاكل خلخلة الكثافات والنمو السكاني السريع فضلا عن مراقبة معدلات التلوث والارتقاء بالمناطق العشوائية ومتابعة برامج التنمية.

وقد قدمت أجنحة المواطنة التابعة للأمم المتحدة إستراتيجية إدارية لتحقيق استدامة التجمعات العمرانية، تتلخص في النقاط التالية^(٢):

أ- الاستقلالية في المسؤوليات والموارد على المحليات وتعدد المستويات في الإدارة.

ب- تشجيع المشاركة الشعبية في وضع وتنفيذ ومراقبة الأولويات المحلية.

ج- توسيع مجالات الشراكة بين ممثلي الدولة والقطاع الخاص لتحقيق أهداف مشتركة.

د- بناء إطارات من كل الفئات الشعبية والحكومية القادرة على اتخاذ القرارات وإجراءات التنمية الحضرية.

هـ- تسهيل الاتصالات والشبكات على كل المستويات.

(١) سلطان أبو على: "التخطيط في مصر في ظل التحرير الاقتصادي"، المؤتمر العلمي السنوي رقم (١٦)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٩.

(٢) هلال محمد: "إدارة وحماية البيئة"، مركز تطوير الأداء والتنمية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٢.

و- الأخذ بالرسائل الحديثة في نظم المعلومات والتكنولوجية للمساهمة في تطوير إدارة التنمية الحضرية المستدامة.

خامسًا . اللامركزية وتوسيع خيار المشاركة والديمقراطية المحلية:

يعتبر الكثير من فقهاء القانون الإداري أن اللامركزية ليست أسلوبًا إداريًا فقط إنما شكل من أشكال وجود السلطة، باعتبارها وثيقة الصلة بين الحكم القائم ودرجة تركيز السلطة ونمط العلاقات القائمة بين الدولة والمجتمع ويساعد تبني خيار اللامركزية على تحسين إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة والمشاركة والشفافية، لذلك اعتمدته العديد من الدول النامية في مختلف أنحاء العالم بهدف بناء قدرتها الإدارية والمؤسسية، ويؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن إدارة الحكم الراشد تتطلب مشاركة الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، فمن دون المشاركة من أدنى إلى أعلى لن تتمكن أجهزة الحكم المحلي من هيكلة أو إدارة الخدمات العامة وتحقيق التنمية المحلية.

وكلما صغر النطاق الجغرافي للمجتمع زادت قدرة الناس على المشاركة الفعالة في نسق الحكم الرشيد وقل احتمال إهمال الأطراف نتيجة لسيطرة "المركز" على المجتمع كله، وهي من آفات الحكم في البلدان النامية إذا تخلق إدارة الحكم اللامركزي فرصا أكثر للمشاركة الناس وإسهامهم في أنظمة الحكم الديمقراطي حيث يكون الحكم المحلي ميدانا لتبلور قدرات المساهمة في مجالات الحكم المختلفة، وتمثل الإدارات المحلية إطار لتجسيد التعاون والتضامن من بدء بالاتصال المباشر بالناس، وكذا الجمعيات والأحزاب السياسية، عبر أطر تضمن الديمقراطية والمشاركة في أنواع^(١).

سادسًا . المدخل المتكامل للتنمية الحضرية المستدامة:

(١) الاستراتيجيات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، المؤتمر العربي الإقليمي، التوازن البيئي والتنمية الحضرية المستدامة، ٢٠٠٠، ص ٣.

هناك العديد من المناطق داخل القطر المصري لم تتل القدر الكافي والمطلوب من أعمال التنمية المتكاملة أو الشاملة مما أدى إلى تدهور شديد في النواحي العمرانية والاجتماعية والاقتصادية.

وحيث أن مفهوم التنمية المستدامة ينطلق من مقوماتها^(١):

- التنمية الاجتماعية: وتتناول فكرة بناء الإنسان.
- التنمية العمرانية والبيئة: وتتناول فكرة بناء المكان الصالح للعيش.
- التنمية الإدارية: وتتناول فكرة بناء النظام الإداري الفعال.
- التنمية الاقتصادية: وهي محصلة دعم (تنمية) المقومات الثلاثة للتنمية المستدامة ولا تنفصل عنهم.

الفرع الثاني

مجتمع الدراسة وعينة البحث (الإطار الميداني)

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي، لأنه يهتم بدراسة الظاهرة، كما هي موجودة في الواقع، كما يهتم بوصف الظاهرة وصفاً دقيقاً، كما تم استخدام المنهج التحليلي حيث تم دراسة مختلف الإشكاليات العلمية، وتم دراسة كافة النواحي المتعلقة باللامركزية الإدارية.

. مجتمع الدراسة وعينة البحث:

تناولت الدراسة دور الإدارة اللامركزية في تحقيق التنمية المستدامة بالتطبيق على محافظة القاهرة، ولذا فقد تم تحديد مجتمع البحث من العاملين (إدارة عليا - إدارة وسطي - إدارة تنفيذية) والبالغ عددهم أكثر من (١٠٠٠) شخص، أما عينة البحث فهي عينة عشوائية طبقية بسيطة نظراً لأن كافة أفراد العينة تعمل في الأحياء التابعة لمحافظة القاهرة.

(١) هلال محمد: "إدارة وحماية البيئة"، مرجع سابق، ص ١٧.

. عينة الدراسة:

جدول (١) عينة الدراسة:

| الوظيفة | | | | المؤهلات | | | الجنس | |
|-------------------|-------------------|----------------|------------|----------|---------|-----------|---------|-----|
| رئيس قسم بالحي | نائب رئيس الحي | سكرتير الحي | رئيس حي | دكتوراه | ماجستير | بكالوريوس | أنثى | ذكر |
| ٢٥ | ٩ | ١١ | ٥ | ١٠ | ١٥ | ٢٥ | ١٠ | ٤٠ |
| المجموع | | | | المجموع | | | المجموع | |
| ٥٠ | | | | ٥٠ | | | ٥٠ | |

عينة حساب الخصائص السيكو مترية (٣٠) مشاركا، بمتوسط عمري (٤٥,٣٦) وانحراف معياري (٦,٣٢)، بينما بلغ عدد عينة الإجابة على تساؤلات البحث (٥٠) مشاركا، بمتوسط عمري (٤٤,٥٠) وانحراف معياري (٥,٥١).

. الخصائص السيكومترية للمحور الأول للاستبانة (اللامركزية):

أولاً . الصدق: اعتمد الباحث في التحقق من صدق الاستبانة على ما يأتي:

١- صدق المحكمين: تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية والبالغ عدد عباراتها (٢٨) عبارة على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في مجالي الإدارة والتنمية ، والبالغ عددهم (٥) محكمين، وذلك لإبداء الرأي حول مدى ملاءمة تعليمات الاستبانة للمستجيبين، ومدى ملاءمة عبارات الاستبانة للتعريف الإجرائي للامركزية، ومدى ملاءمة عبارات كل بُعد للتعريف الإجرائي له، وقام الباحث بتعديل صياغة بعض العبارات التي أشار إليها المحكمين، واعتبرت نسبة اتفاق المحكمين على عبارات الاستبانة معياراً لصدقه مما يدعو إلى الثقة في النتائج التي يمكن التوصل إليها من خلال تطبيق الاستبانة على أفراد العينة.

٢- صدق الاتساق الداخلي: قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي لعبارات

الاستبانة على النحو الآتي:

حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للاستبانة.

جدول (٢) معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للاستبانة

| معامل الارتباط | م | معامل الارتباط | م |
|----------------|----|----------------|----|----------------|----|----------------|----|----------------|---|
| **٠,٨٠٣ | ٢٥ | **٠,٧٣١ | ١٩ | **٠,٧٩٣ | ١٣ | **٠,٨٦٢ | ٧ | **٠,٦٩١ | ١ |
| **٠,٧٢٦ | ٢٦ | **٠,٨٣٢ | ٢٠ | **٠,٧٩٦ | ١٤ | **٠,٨١٩ | ٨ | **٠,٦٨٩ | ٢ |
| **٠,٨١٣ | ٢٧ | **٠,٧٧٧ | ٢١ | **٠,٨٥٨ | ١٥ | **٠,٨٠٦ | ٩ | **٠,٧٩١ | ٣ |
| **٠,٧١١ | ٢٨ | **٠,٧٩٧ | ٢٢ | **٠,٨٣٦ | ١٦ | **٠,٨٨١ | ١٠ | **٠,٧٦٦ | ٤ |
| | | **٠,٨١٠ | ٢٣ | **٠,٨٦٥ | ١٧ | **٠,٨٦٧ | ١١ | **٠,٨٣١ | ٥ |
| | | **٠,٦١٤ | ٢٤ | **٠,٨٣١ | ١٨ | **٠,٨٦٤ | ١٢ | **٠,٨٥٢ | ٦ |

يتضح من الجدول (٢) أن جميع قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للاستبانة قيم دالة عند مستوى (٠,٠١).

ثانياً: الثبات: قام الباحث بحساب ثبات الاستبانة بطريقتين كما يلي:

أ- معامل ألفا كرونباخ: حيث تم تطبيق الاستبانة على (٥٠) مشاركاً،

ويوضح الجدول التالي معامل الثبات:

جدول (٣) معامل الثبات لاستبانة اللامركزية

| معامل الثبات | اللامركزية |
|--------------|---------------|
| ٠,٨٧٨ | الدرجة الكلية |

يتضح من جدول (٣) أن معامل الثبات (٠,٨٧٨) وهو معامل ثبات مرتفع، مما يشير إلى الثقة في النتائج التي أمكن التوصل إليها من خلال الاستبانة.

ب- التجزئة النصفية: قام الباحث بحساب معامل الثبات باستخدام طريقة التجزئة النصفية على عينة مقدارها (٥٠) مشاركاً، والجدول التالي يوضح معامل الثبات:

جدول (٤) معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية لاستبانة اللامركزية.

| | |
|-----------------|---------------|
| العدد = ٥٠ | الطريقة |
| سبيرمان - براون | معامل الثبات |
| ٠,٨٧٠ | الدرجة الكلية |

يتضح من الجدول (٤) أن معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية بعد التصحيح بمعادلة سبيرمان - براون بلغت (٠,٨٧٠)، وهو معامل ثبات مرتفع؛ مما يدل على ثبات استبانة اللامركزية.

. الخصائص السيكومترية للمحور الثاني للاستبانة (التنمية المستدامة):

أولاً. الصدق: اعتمد الباحث في التحقق من صدق الاستبانة التنمية المستدامة على ما يأتي:

١- صدق المحكمين: تم عرض الاستبانة في صورته الأولية والبالغ عدد عباراته (١١) عبارة على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في مجالي الإدارة والتنمية المحلية، والبالغ عددهم (٥) محكمين، وذلك لإبداء الرأي حول مدى ملاءمة تعليمات الاستبانة للمستجيبين، ومدى ملاءمة عبارات الاستبانة للتعريف الإجرائي للتنمية المستدامة، ومدى ملاءمة عبارات كل بُعد للتعريف الإجرائي له، وقام الباحث بتعديل صياغة بعض العبارات التي أشار إليها المحكمين، واعتبرت نسبة اتفاق المحكمين على عبارات الاستبانة معياراً لصدقه مما يدعو إلى الثقة في النتائج التي يمكن التوصل إليها من خلال تطبيق الاستبانة على أفراد العينة.

٢- صدق الاتساق الداخلي: قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي لعبارات استبانة التنمية المستدامة على النحو الآتي:

حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للاستبانة.

جدول (٥) معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية

| | | | |
|----------------|---|----------------|---|
| معامل الارتباط | م | معامل الارتباط | م |
|----------------|---|----------------|---|

| | | | |
|---------|----|---------|---|
| **٠,٨٠٤ | ٧ | **٠,٨٢٠ | ١ |
| **٠,٨٧٩ | ٨ | **٠,٨٧٦ | ٢ |
| **٠,٨٢٨ | ٩ | **٠,٧٢١ | ٣ |
| **٠,٨٥٠ | ١٠ | **٠,٨٦٤ | ٤ |
| **٠,٧٦١ | ١١ | **٠,٨٣١ | ٥ |
| | | **٠,٨٦٨ | ٦ |

يتضح من الجدول (٥) أن جميع قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للاستبانة قيم دالة عند مستوى (٠,٠١).

ثانياً . الثبات: قام الباحث بحساب ثبات استبانة التنمية المستدامة بطريقتين:
١- معامل ألفا كرونباخ: حيث تم تطبيق استبانة التنمية المستدامة على (٥٠) مشاركاً، ويوضح الجدول التالي معامل الثبات:

جدول (٦) معامل الثبات لاستبانة التنمية المستدامة

| معامل الثبات | التنمية المستدامة |
|--------------|-------------------|
| ٠,٨٥٧ | الدرجة الكلية |

يتضح من جدول (٦) أن معاملات الثبات الدرجة الكلية (٠,٨٥٧) وجميعها معاملات ثبات مقبولة، مما يشير إلى الثقة في النتائج التي أمكن التوصل إليها من خلال الاستبانة.

٢- التجزئة النصفية: قام الباحث بحساب معامل الثبات باستخدام طريقة التجزئة النصفية على عينة مقدارها (٣٠) مشاركاً، والجدول التالي يوضح معاملات الثبات:

جدول (٧) معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية استبانة التنمية المستدامة.

| | |
|-----------------|---------------|
| العدد=٣٠ | الطريقة |
| سبيرمان - براون | معامل الثبات |
| ٠,٨٢١ | الدرجة الكلية |

يتضح من الجدول (٧) أن معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية بعد التصحيح بمعادلة سبيرمان - براون بلغت (٠,٨٢١)، وهو معامل ثبات مرتفع؛ مما يدل على ثبات المحور الثاني للتنمية المستدامة.

الخصائص السيكومترية للمحور الثالث من الاستبانة (تعزيز اللامركزية):

أولاً - الصدق: اعتمد الباحث في التحقق من صدق الاستبانة تعزيز اللامركزية على ما يأتي:

- ١- **صدق المحكمين:** تم عرض الاستبانة في صورته الأولية والبالغ عدد عباراتها (٨) عبارة على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في مجال الإدارة والتنمية، والبالغ عددهم (٥) محكمين، وذلك لإبداء الرأي حول مدى ملاءمة تعليمات الاستبانة للمستجيبين، ومدى ملاءمة عبارات الاستبانة للتعريف الإجرائي تعزيز اللامركزية، ومدى ملاءمة عبارات كل بُعد للتعريف الإجرائي له، وقام الباحث بتعديل صياغة بعض العبارات التي أشار إليها المحكمين، واعتبرت نسبة اتفاق المحكمين على عبارات الاستبانة معياراً لصدقه مما يدعو إلى الثقة في النتائج التي يمكن التوصل إليها من خلال تطبيق الاستبانة على أفراد العينة.
- ٢- **صدق الاتساق الداخلي:** قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي لعبارات استبانة تعزيز اللامركزية على النحو الآتي:

- حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للاستبانة.

جدول (٨) معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للاستبانة

| | | | |
|---|----------------|---|----------------|
| م | معامل الارتباط | م | معامل الارتباط |
| ١ | **٠,٨٨٨ | ٥ | **٠,٨٩٤ |

| | | | |
|---------|---|---------|---|
| **٠,٩٣٥ | ٦ | **٠,٨٧٩ | ٢ |
| **٠,٩٢٢ | ٧ | **٠,٩٦٠ | ٣ |
| **٠,٧٧٤ | ٨ | **٠,٨٨٧ | ٤ |

يتضح من الجدول (٨) أن جميع قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للاستبانة قيم دالة عند مستوى (٠,٠١).

ثانياً . الثبات: قام الباحث بحساب ثبات استبانة تعزيز اللامركزية بطريقتين:

أ- معامل ألفا كرونباخ: حيث تم تطبيق الاستبانة تعزيز اللامركزية على (٥٠) مشاركاً، ويوضح الجدول التالي معامل الثبات لكل مكون من مكونات الاستبانة تعزيز اللامركزية والدرجة الكلية.

جدول (٩) معاملات الثبات لاستبانة تعزيز اللامركزية

| معامل الثبات | المكون |
|--------------|---------------|
| ٠,٨٦٣ | الدرجة الكلية |

يتضح من جدول (٩) أن معاملات الثبات الدرجة الكلية (٠,٨٦٣) وجميعها معاملات ثبات مقبولة، مما يشير إلى الثقة في النتائج التي أمكن التوصل إليها من خلال الاستبانة.

ب- التجزئة النصفية: قام الباحث بحساب معامل الثبات باستخدام طريقة التجزئة النصفية على عينة مقدارها (٥٠) مشاركاً، والجدول التالي يوضح معاملات الثبات:

جدول (١٠) معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية لاستبانة تعزيز اللامركزية.

| | |
|----------|---------|
| العدد=٣٠ | الطريقة |
|----------|---------|

| | |
|-----------------|---------------|
| سبيرمان - براون | معامل الثبات |
| ٠,٨٦٨ | الدرجة الكلية |

يتضح من الجدول (١٠) أن معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية بعد التصحيح بمعادلة سبيرمان - براون بلغت (٠,٨٦٨)، وهو معامل ثبات مرتفع؛ مما يدل على ثبات استبانة تعزيز اللامركزية.

تحديد درجة القطع: ولتحديد درجة القطع، التي تستخدم لتصنيف المفحوصين إلى فئات تعكس مستويات اللامركزية التي تقيسها الاستبانة، بحيث يمكن من خلالها الحكم على مستوى المفحوص بأنه مرتفع، أو متوسط، أو منخفض. وفي هذه الدراسة حُدِّدَت درجة القطع من خلال حساب المدى (٥ - ١ = ٤)، ثم قسمة الناتج على عدد المستويات للحصول على طول الفئة (٣/٤ = ٠.٣٣)، وإضافة هذه القيمة إلى الحد الأدنى للبدائل، وهو (١) ثم للفئة الموالية، وذلك كما يلي: (٢,٣٣ - ١): تشير إلى أن مستوى اللامركزية منخفض، (٣,٦٧ - ٢,٣٤): تشير إلى أن مستوى اللامركزية متوسط، (٥,٠٠ - ٣,٦٨): تشير إلى أن مستوى اللامركزية مرتفع.

الأساليب الإحصائية: استخدم الباحث بعض الأساليب الإحصائية من أجل الإجابة عن أسئلة البحث حيث قام بحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والتكرارات.

. عرض نتائج البحث ومناقشتها وتفسيرها:

التساؤل الأول: ماهية الإدارة اللامركزية؟ أجاب الباحث عنها في الإطار النظري.

التساؤل الثاني: ماهية التنمية المستدامة؟ أجاب الباحث عنها في الإطار النظري.

التساؤل الثالث: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الإدارة اللامركزية والتنمية المستدامة لدى عينة الدراسة".

وللتحقق من هذا الفرض، قام الباحث بحساب معامل الارتباط بين درجات أفراد العينة في الإدارة اللامركزية بأبعادها والتنمية المستدامة، والتي يحددها الجدول التالي:

جدول (١١) معامل الارتباط بين درجات أفراد العينة الإدارة اللامركزية والتنمية المستدامة بأبعادها (ن = ٥٠)

| م | التنمية المستدامة الإدارة اللامركزية | التنمية المستدامة |
|---|---|-------------------|
| ١ | التنظيم | **٠,٦٠١ |
| ٢ | الرقابة | **٠,٦٩٥ |
| ٣ | تقويض السلطة | **٠,٧٣٦ |
| ٤ | اتخاذ القرارات الادارية | **٠,٨٦٠ |
| ٥ | الدرجة الكلية | **٠,٨٠٣ |

يتضح من الجدول (١١) أن جميع معاملات الارتباط دالة احصائيا عند مستوى (٠.٠١)، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين الإدارة اللامركزية بأبعادها والتنمية المستدامة لدى عينة الدراسة، وهذا يعني قبول الفرض البديل الذي ينص على أنه "توجد علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين الإدارة اللامركزية بأبعادها والتنمية المستدامة عينة الدراسة".

التساؤل الرابع: ما مدى تحقق عناصر الإدارة اللامركزية (التنظيم- الرقابة- تقويض السلطة- اتخاذ القرارات الإدارية) في المؤسسات الإدارية المحلية؟

وللإجابة على هذا السؤال تم حساب التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية، وذلك كما في الجدول التالي:

أولاً. التنظيم (من عناصر الإدارة اللامركزية):

جدول (١٢) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتنظيم من عناصر الإدارة اللامركزية

| المستوى | الترتيب | التكرارات | | | | | الانحراف المعياري | المتوسط | العبارة | م | العامل |
|---------|---------|-----------------|-----------|-------|-------|-------------|-------------------|---------|---------------|---|---------|
| | | غير موافق تماما | غير موافق | محايد | موافق | موافق تماما | | | | | |
| مرتفع | ١ | - | ٦ | ١ | ٢٦ | ١٧ | ٠,٩٢ | ٤,٠٨ | ١ | تهتم المحافظة بتعديل الهيكل التنظيمي بما يساعد على تسهيل الإجراءات. | التنظيم |
| مرتفع | ٢ | - | ٩ | ٣ | ٢٥ | ١٣ | ١,٠١ | ٣,٨٤ | ٢ | تتوفر آليات مناسبة في المحافظة لتنسيق عمل الأقسام المختلفة فيها. | |
| مرتفع | ٣ | - | ١١ | ٢ | ٢٣ | ١٣ | ١,٠٨ | ٣,٨٠ | ٣ | يوفر الهيكل التنظيمي للمحافظة قنوات اتصال سريعة بالمراكز والاحياء. | |
| متوسط | ٥ | - | ١٤ | ٤ | ٢٠ | ١٢ | ١,١٤ | ٣,٦٠ | ٤ | الهيكل التنظيمي للمحافظة واضح يبين الأدوار المختلفة للموظفين. | |
| مرتفع | ٤ | - | ١٠ | ٥ | ٢٤ | ١١ | ١,٠٣ | ٣,٧٢ | ٥ | يتسم الهيكل التنظيمي بالمرونة. | |
| مرتفع | | | | | | | ١,٠٣ | ٣,٨٠ | الدرجة الكلية | | |

يتضح من الجدول (١٢) العبارات التي تعبر عن التنظيم من محور الإدارة اللامركزية حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٣,٦٠ - ٤,٠٨)، وهي قيم جميعها مرتفعة ما عدا العبارة (٤) فهي متوسطة، وحصلت العبارة رقم (١) على أعلى متوسط، وبلغت قيمته (٤,٠٨)، بينما حصلت العبارة رقم (٤) على أقل متوسط حسابي، وبلغت قيمته (٣,٦٠). وبالنسبة للمحور ككل بلغ المتوسط الحسابي (٣,٨٠) والانحراف المعياري (١,٠٣) وهي قيمة مرتفعة؛ مما يشير إلى تحقق (التنظيم) من عناصر الإدارة اللامركزية بصورة مرتفعة في المؤسسات الإدارية المحلية.

ثانياً . الرقابة (من عناصر الإدارة اللامركزية)

جدول (١٣) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الرقابة

| المستوى | الترتيب | التكرارات | | | | | الانحراف المعياري | المتوسط | العبرة | م | العامل |
|---------|---------|------------------|-----------|-------|-------|--------------|-------------------|---------|---|----|---------|
| | | غير موافق تماماً | غير موافق | محايد | موافق | موافق تماماً | | | | | |
| متوسط | ١٠ | - | ١٢ | ٢ | ٢٩ | ٧ | ١,٠٠ | ٣,٦٢ | تتم متابعة نشاطات جميع الإدارات في المحافظة. | ١ | الرقابة |
| مرتفع | ٣ | - | ٩ | ٣ | ٢٧ | ١١ | ٠,٩٨ | ٣,٨٠ | هناك مراجعة فعلية لما يحصل للتأكد أن جميع الأنشطة تمت. | ٢ | |
| متوسط | ٩ | - | ١٣ | ٢ | ٢٥ | ١٠ | ١,٠٨ | ٣,٦٤ | هناك رقابة داخلية فاعلة في المحافظة. | ٣ | |
| مرتفع | ٧ | - | ١١ | ٣ | ٢٦ | ١٠ | ١,٠٣ | ٣,٧٠ | يناقش كل مسئول الموظفين المشرف عليهم في نتائج تقويم الأداء الدوري. | ٤ | |
| مرتفع | ١ | - | ١٠ | ١ | ٢٥ | ١٤ | ١,٠٤ | ٣,٨٦ | الرقابة في المحافظة تضمن قيام الموظفين بواجباتهم. | ٥ | |
| مرتفع | ٤ | - | ١٠ | - | ٣٠ | ١٠ | ٠,٩٩ | ٣,٨٠ | تتم مقارنة الأداء الفعلي للموظفين بصور دورية. | ٦ | |
| مرتفع | ٦ | - | ١١ | ٣ | ٢٥ | ١١ | ١,٠٥ | ٣,٧٢ | نظام تقييم الأداء المستخدم يساعد الموظفين في تحسين أدائهم في العمل. | ٧ | |
| متوسط | ٨ | - | ١٣ | ١ | ٢٧ | ٩ | ١,٠٦ | ٣,٦٤ | تجري معالجة الأخطاء وفق أنظمة المحافظة. | ٨ | |
| مرتفع | ٥ | - | ١١ | - | ٢٧ | ١٢ | ١,٠٤ | ٣,٨٠ | يساعد التفويض الممنوح لك، على القيام بالمهام الوظيفية بشكل سهل. | ٩ | |
| مرتفع | ٢ | - | ١١ | ١ | ٢٣ | ١٥ | ١,٠٩ | ٣,٨٤ | تمنح الوزارة التي ينتمي إليها المفوض الصلاحيات المناسبة | ١٠ | |

| م | العبرة | المتوسط | الانحراف | التكرارات | الترتيب |
|---|---------------|---------|----------|-----------|---------|
| | لأداء العمل. | | | | |
| | الدرجة الكلية | ٣,٧٤ | ١,٠٣ | مرتفع | |

يتضح من الجدول (١٣) العبارات التي تعبر عن الرقابة من محور الإدارة اللامركزية حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٣,٦٢ - ٣,٨٦)، وهي قيم جميعها مرتفعة ما عدا العبارات (١-٣-٨) فهي متوسطة وحصلت العبرة رقم (٥) على أعلى متوسط، وبلغت قيمته (٣,٨٦)، بينما حصلت العبرة رقم (١) على أقل متوسط حسابي، وبلغت قيمته (٣,٦٢). وبالنسبة للمحور ككل بلغ المتوسط الحسابي (٣,٧٤) والانحراف المعياري (١,٠٣) وهي قيمة مرتفعة؛ مما يشير إلى تحقق (الرقابة) من عناصر الإدارة اللامركزية بصورة مرتفعة في المؤسسات الإدارية المحلية.

ثالثاً. تفويض السلطة (من عناصر الإدارة اللامركزية)

جدول (١٤) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تفويض السلطة

| المستوى | الترتيب | التكرارات | | | | | الانحراف المعياري | المتوسط | العبرة | م | العامل |
|---------|---------|------------------|-----------|-------|-------|--------------|-------------------|---------|--------|---|--------------|
| | | غير موافق تماماً | غير موافق | محايد | موافق | موافق تماماً | | | | | |
| مرتفع | ٣ | - | ١١ | ١ | ٢٧ | ١١ | ١,٠٤ | ٣,٧٦ | ١ | حجم التفويض الممنوح يتناسب مع قدراتك. | تفويض السلطة |
| مرتفع | ٢ | - | ١١ | - | ٢٩ | ١٠ | ١,٠٢ | ٣,٧٦ | ٢ | يساعد التفويض لك، على تحسين صناعة القرار. | |
| مرتفع | ٥ | - | ١٢ | ١ | ٢٥ | ١٢ | ١,٠٨ | ٣,٧٤ | ٣ | يساعد التفويض الممنوح لك، في انجاز الاعمال المنوطة بفاعلية. | |
| متوسط | ٧ | - | ١٤ | ١ | ٢٥ | ١٠ | ١,١٠ | ٣,٦٢ | ٤ | يعمل التفويض على زيادة الطاقة الابتكارية في حل المشكلات الإدارية. | |
| مرتفع | ٤ | - | ١٢ | ١ | ٢٤ | ١٣ | ١,٠٩ | ٣,٧٦ | ٥ | يساعد التفويض في اعداد وتطوير قيادات المستقبل. | |
| متوسط | ٨ | - | ١٤ | ٢ | ٢٣ | ١١ | ١,١٢ | ٣,٦٢ | ٦ | تساعد اللامركزية في سهولة التنسيق بين الوحدات المختلفة. | |
| مرتفع | ١ | - | ٩ | ٤ | ٢٥ | ١٢ | ١,٠١ | ٣,٨٠ | ٧ | تقلل اللامركزية من خطوط الاتصال بين مختلف | |

| م | العبارة | المتوسط | الانحراف | التكرارات | | | | | الترتيب |
|---|----------------------------------|---------|----------|-----------|----|---|----|---|---------|
| | الإدارات. | | | | | | | | |
| ٨ | تساعد اللامركزية في تقسيم العمل. | ٣,٦٦ | ١,٠٦ | ١٠ | ٢٥ | ٣ | ١٢ | - | ٦ |
| | الدرجة الكلية | ٣,٧١ | ١,٠٦ | مرتفع | | | | | |

يتضح من الجدول (١٤) العبارات التي تعبر عن تفويض السلطة من عناصر الإدارة اللامركزية حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٣,٦٢-٣,٨٠)، وهي قيم جميعها مرتفعة، وحصلت العبارة رقم (٧) على أعلى متوسط، وبلغت قيمته (٣,٨٠)، بينما حصلت العبارة رقم (٦) على أقل متوسط حسابي، وبلغت قيمته (٣,٦٢). وبالنسبة للمحور ككل بلغ المتوسط الحسابي (٣,٧١) والانحراف المعياري (١,٠٦) وهي قيمة مرتفعة؛ مما يشير إلى تحقق (تفويض السلطة) من عناصر الإدارة اللامركزية بصورة مرتفعة في الإدارة المحلية.

رابعاً. اتخاذ القرارات الإدارية (من عناصر الإدارة اللامركزية)

جدول (١٥) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية اتخاذ القرارات الإدارية

| العامل | م | العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | التكرارات | | | | | المستوى | |
|-------------------------|---|--|---------|-------------------|--------------|-------|-------|-----------|------------------|---------|-------|
| | | | | | موافق تماماً | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق تماماً | | |
| اتخاذ القرارات الإدارية | ١ | تؤثر البيئة الداخلية وثقافة جهة عملي على اتخاذ القرار. | ٣,٦٨ | ١,٢٣ | ١٥ | ٢٠ | - | ١٤ | ١ | مرتفع | |
| | ٢ | تحتوي القرارات المتخذة في جهة عملي على تعليمات واضحة في كيفية تطبيقها. | ٣,٥٨ | ١,٢٩ | ١٥ | ١٧ | ٢ | ١٤ | ٢ | متوسط | |
| | ٣ | تساعد اللامركزية في تدريب العاملين على اتخاذ القرارات. | ٣,٥٢ | ١,٢٤ | ١١ | ٢٢ | ٢ | ١٢ | ٣ | متوسط | |
| | ٤ | اللامركزية تسهل عملية متابعة تنفيذ القرارات. | ٣,٦٦ | ١,١١ | ١٢ | ٢٢ | ٣ | ١٣ | - | ٢ | متوسط |
| | ٥ | تساهم اللامركزية في عملية جمع المعلومات التي تبنى عليها القرارات | ٣,٥٤ | ١,١٩ | ١١ | ٢١ | ٤ | ١٢ | ٢ | ٤ | متوسط |

| م | العبارة | المتوسط | الانحراف | التكرارات | الترتيب |
|---|---------------|---------|----------|-----------|---------|
| | بسهولة. | | | | |
| | الدرجة الكلية | ٣,٥٩ | ١,٢١ | متوسطة | |

يتضح من الجدول (١٥) العبارات التي تعبر عن اتخاذ القرارات الإدارية من محور الإدارة اللامركزية حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٣,٥٢ - ٣,٦٨)، وهي قيم جميعها متوسطة ما عدا العبارة (١) فهي مرتفعة، وحصلت العبارة رقم (١) على أعلى متوسط، وبلغت قيمته (٣,٦٨)، بينما حصلت العبارة رقم (٣) على أقل متوسط حسابي، وبلغت قيمته (٣,٥٢). وبالنسبة للمحور ككل بلغ المتوسط الحسابي (٣,٥٩) والانحراف المعياري (١,٢١) وهي قيمة مرتفعة؛ مما يشير إلى تحقق (اتخاذ القرارات الإدارية) من عناصر الإدارة اللامركزية بصورة مرتفعة في المؤسسات الإدارية المحلية.

التساؤل الخامس: ما مدى تحقق التنمية المستدامة في المؤسسات الإدارية المحلية؟ وللإجابة على هذا السؤال تم حساب التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية، وذلك كما في الجدول التالي:

جدول (١٦) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتنمية المستدامة

| العامل | م | العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | التكرارات | | | | |
|-------------------|---|---|---------|-------------------|-------------|-------|-------|-----------|-----------------|
| | | | | | موافق تماما | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق تماما |
| التنمية المستدامة | ١ | توفر المحافظة فرصا متعددة للتطوير الذاتي لموظفيه. | ٣,٧٨ | ١,١٣ | ١٥ | ٢١ | ٢ | ١٢ | - |
| | ٢ | تتقبل جهة عملي المشاركة في الآراء والأفكار. | ٣,٨٦ | ١,٠٣ | ١٣ | ٢٧ | - | ١٠ | - |
| | ٣ | توجد ثقة متبادلة بين المسؤول والموظفين في جهة عملي. | ٣,٦٨ | ١,٠٧ | ١١ | ٢٤ | ٣ | ١٢ | - |
| | ٤ | التنمية المستدامة تعمل على تحقيق نوعية حياة | ٣,٨٢ | ١,٠٢ | ١٢ | ٢٧ | ١ | ١٠ | - |

| م | العبارة | المتوسط | الانحراف | التكرارات | | | | الترتيب |
|----|--|---------|----------|-----------|----|---|----|---------|
| | أفضل للسكان. | | | | | | | |
| ٥ | تعمل قيادات المحافظة على تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد | ٣,٦٦ | ١,٠٨ | ١٠ | ٢٦ | ١ | ١٣ | ١٠ |
| ٦ | تعمل القيادات على ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع. | ٣,٦٦ | ١,٠٩ | ١١ | ٢٤ | ٢ | ١٣ | ١١ |
| ٧ | يقوم العاملین بالمحافظة على حماية الموارد الطبيعية. | ٣,٧٤ | ١,١٠ | ١٣ | ٢٣ | ٢ | ١٢ | ٦ |
| ٨ | تعمل المحافظة على مساعدة الفقراء والمحتاجين من أبناء الحي. | ٣,٧٠ | ١,١٢ | ١٣ | ٢٢ | ٢ | ١٣ | ٧ |
| ٩ | تعمل المحافظة على توفير مياه الشرب والصرف الصحي للجميع سكان بالحي. | ٣,٦٦ | ١,٠٢ | ١١ | ٢٤ | ٢ | ١٣ | ٩ |
| ١٠ | تعمل المحافظة على الاشراف على المدارس لضمان جودة البنية الأساسية . | ٣,٨٢ | ١,٠٦ | ١٣ | ٢٦ | - | ١١ | ٤ |
| ١١ | تعمل المحافظة على التدريب والرعاية الصحية للأبناء بالحي. | ٣,٨٢ | ١,٠٤ | ١٣ | ٢٥ | ٢ | ١٠ | ٣ |
| | الدرجة الكلية | ٣,٧٤ | ١,٠٦ | مرتفع | | | | |

يتضح من الجدول (١٦) العبارات التي تعبر عن التنمية المستدامة في المؤسسات الإدارية المحلية حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٣,٦٦) - (٣,٨٦)، وهي قيم متوسطة إلى مرتفعة، وحصلت العبارة رقم (٢) على أعلى متوسط، وبلغت قيمته (٣,٨٦)، بينما حصلت العبارة رقم (٦) على أقل متوسط حسابي، وبلغت قيمته (٣,٦٦). وبالنسبة للمحور ككل بلغ المتوسط الحسابي (٣,٧٤) والانحراف المعياري (١,٠٦) وهي قيمة مرتفعة؛ مما يشير إلى تحقق التنمية المستدامة في المؤسسات الإدارية المحلية بصورة مرتفعة.

التساؤل السادس: ما متطلبات التركيز على تعزيز اللامركزية كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة؟

وللإجابة على هذا السؤال تم حساب التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية، وذلك كما في الجدول التالي:

جدول (١٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لمتطلبات التركيز على تعزيز اللامركزية كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة

| م | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | الترتيب |
|----|--|-----------------|-------------------|--------------|---------|
| ١. | تعمل المحافظة على تحقيق أرباح باستخدام أقل للموارد. | ٣,٦٤ | ١,١٠ | ٧٢,٨% | ٢ |
| ٢. | تعمل المحافظة على تقديم خدمات بتكاليف أقل. | ٣,٤٦ | ١,٠٧ | ٦٩,٢% | ٦ |
| ٣. | تضع المحافظة استراتيجيات لتأهيل العاملين. | ٣,٥٩ | ١,٠٥ | ٧١,٨% | ٣ |
| ٤. | تقوم المحافظة بوضع برامج تدريبية للعاملين لفهم التنمية الإدارية المستدامة. | ٣,٤٥ | ١,١٤ | ٦٩% | ٧ |
| ٥. | تسعى المحافظة لتطبيق نظام المسؤولية الاجتماعية. | ٣,٥٤ | ١,١٤ | ٧٠,٧% | ٥ |
| ٦. | يحرص الموظفون في جهة عملي على تحقيق الأهداف التي شاركوا بوضعها. | ٣,٤٤ | ١,٠٧ | ٦٨,٨% | ٨ |
| ٧. | تعمل القيادات على تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة. | ٣,٦٨ | ١,١٥ | ٧٣,٦% | ١ |
| ٨. | تمكين المجتمعات المحلية من خلال إعطاءها المزيد من الصلاحيات. | ٣,٥٨ | ١,٠٨ | ٧١,٦% | ٤ |

يتضح من الجدول (١٧) متطلبات التركيز على تعزيز اللامركزية كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تراوحت قيمة الوزن النسبي بين (٦٨,٨% - ٧٣,٦%)، كما تراوحت قيمة المتوسط الحسابي من (٣,٤٤ - ٣,٦٨) وجاءت

العبارة (٧) والتي تنص على "تعمل القيادات على تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة." في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٦٨) وانحراف معياري (١,١٥) ووزن نسبي (٧٣,٦٪)؛ في حين جاءت العبارة (٦) والتي تنص على " يحرص الموظفون في جهة عملي على تحقيق الأهداف التي شاركوا بوضعها." في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٣,٤٤) وانحراف معياري (١,٠٧) ووزن نسبي (٦٨,٨٪).

. نموذج من الإدارة اللامركزية (تجربة مدينة القاهرة - نموذجًا)

. هيكل نظام الحكم المحلي في جمهورية مصر العربية: وحدات الحكم المحلي هي: المحافظات والمراكز والمدن والاحياء والقرى ولكل منها مجلس تنفيذي ومجلس شعبي محلي. وتتولى وحدات الحكم المحلي انشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها، في إطار السياسة العامة للدولة وخططها، وذلك فيما عدا المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية، وتحدد اللائحة التنفيذية المرافق التي تتولى المحافظات إنشاءها وإدارتها والمرافق التي تتولى إدارتها الوحدات الأخرى للحكم المحلي.

. تجربة مدينة القاهرة في تطبيقات اللامركزية: محافظ القاهرة كباقي المحافظين في الجمهورية يعتبر ممثلاً لرئيس الجمهورية بالمحافظة ويتولى الاشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة ويتولى جميع السلطات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى اللوائح والقوانين - وهو رئيس لجميع الاجهزة والمرافق المحلية في دائرة المحافظة ماعدا التعليم والأمن والصحة العامة.

أ- المجلس التنفيذي لمحافظة القاهرة: يشكل المجلس التنفيذي لمحافظة القاهرة برئاسة المحافظ وأمانة سكرتير عام المحافظة وعضوية نواب المحافظة الاربعة ورؤساء الاحياء وممثلي الوزارات وبعض الهيئات ذات العلاقة.

ويتولى المجلس معاونة المحافظ في وضع الخطط الإدارية والمالية اللازمة لشئون المحافظة وتقويم مستوى الأداء وحسن انجاز المشروعات والخدمات على مستوى المحافظة وكذلك وضع القرارات والتوصيات الصادرة من المجلس الشعبي المحلي للمحافظة موضع التنفيذ.

ب- المجلس الشعبي المحلي لمحافظة القاهرة: يشكل من عدد من الأعضاء (منهم مقعد للمرأة) يمثلون الأقسام الإدارية بالمحافظة. ويتولى المجلس

في حدود السياسة العامة للدولة الرقابة على مختلف المرافق والأعمال التي تدخل في اختصاص المحافظة، والإشراف على تنفيذ الخطط الخاصة بالتنمية المحلية ومتابعتها، والإشراف على أعمال ونشاط المجالس الشعبية المحلية للأحياء والتصديق أو الاعتراض على القرارات التي تصدر عنها.

ج - التقسيم الإداري لمحافظة القاهرة: - تنقسم المحافظة إلى أربعة مناطق يشرف على كل منطقة منها نائب محافظ وفي حالة غيابه يحل محله نائب مدير أمن المنطقة المختص، وهذه المناطق هي: المنطقة الشمالية، الشرقية، الغربية، والجنوبية.

- وتنقسم محافظة القاهرة إلى ستة عشر حياً يضم كل منها عدداً من أقسام الشرطة البالغ عددها ٣٢ قسمًا.

- ويعتبر كل حي من هذه الأحياء وحدة إدارية مستقلة فيما يتعلق بالخدمات التي يؤديها وكذا الإشراف وإدارة المرافق بها، ولكل حي رئيس له سلطات وكيل الوزارة ورئيس المصلحة في المسائل الإدارية.

د - المجلس التنفيذي المحلي للحي: يشكل بكل حي مجلس تنفيذي برئاسة رئيس الحي وأمانة سكرتير الحي وعضوية ممثلي الوزارات والجهات المختلفة ذات العلاقة. ويتولى المجلس معاونة السيد رئيس الحي في وضع الخطط الإدارية والمالية لشئون الحي ودراسة ما يحيله إليه المجلس الشعبي المحلي للحي أو رئيس الحي.

وكذا متابعة الأعمال التي تتولاها الأجهزة التنفيذية للحي وتقويم مستوى الأداء وحسن إنجاز المشروعات والخدمات على مستوى الحي، وفي حالة غياب رئيس الحي يحل محله أقدم رؤساء الأجهزة التنفيذية.

هـ - المجالس الشعبية المحلية لأحياء بالقاهرة: تشكل من ثمانية أعضاء عن كل قسم من أقسام الشرطة منهم مقعد للمرأة حسب عدد الأقسام التي يتكون منها الحي. ويتولى المجلس الشعبي المحلي للحي في نطاق السياسة العامة للمدينة، الرقابة والإشراف على مختلف المرافق ذات الطابع المحلي في نطاق الحي.

بالإشارة إلى ما سبق إيضاحه وعلاوة على تقسيم الجمهورية إلى محافظات، فهناك الأقاليم الاقتصادية، وهي تقسيمات إدارية لغرض خاص هو غرض التخطيط الاقتصادي، حيث إن كل إقليم يتميز بأنه يمكن النظر إليه كوحدة اقتصادية متكاملة.

■ الخاتمة:

تُعد اللامركزية الإدارية من الركائز الأساسية لتفعيل الإدارة المحلية وتمكينها من أداء دورها التنموي بفعالية، خاصة في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه المحافظات الكبرى مثل محافظة القاهرة كونها محل البحث والدراسة.

وقد أبرز هذا البحث أن تطبيق مبادئ اللامركزية بشكل فعال يسهم في تعزيز قدرة الوحدات المحلية على التخطيط والتنفيذ، واستغلال الموارد المتاحة بكفاءة، والاستجابة السريعة لاحتياجات المواطنين.

أظهرت الدراسة التطبيقية على محافظة القاهرة أن وجود صلاحيات موسعة للقيادات المحلية، مقرونة بآليات واضحة للمساءلة والمراقبة، يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات العامة، ويعزز المشاركة المجتمعية في صنع القرار، وهو ما يُشكل دعامة أساسية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة: الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية.

كما تبين أن هناك فجوة بين الإطار القانوني والتنفيذي لتطبيق اللامركزية، مما يحدّ من فعاليتها.

وعليه، فإن دعم توجه الدولة نحو اللامركزية الإدارية ليس خيارًا إداريًا فحسب، بل هو استراتيجية وطنية لتحقيق تنمية شاملة وعادلة تستجيب لتطلعات المواطنين وتُسهم في بناء مستقبل أكثر استدامة.

أولاً - النتائج:

أ-مدى تحقق عناصر الإدارة اللامركزية في المؤسسات الإدارية المحلية:

١- **التنظيم:** أشارت النتائج إلى تحقق (التنظيم) من عناصر الإدارة اللامركزية بصورة مرتفعة في المؤسسات الإدارية المحلية.

٢- **الرقابة:** أشارت النتائج إلى تحقق (الرقابة) من عناصر الإدارة اللامركزية بصورة مرتفعة في المؤسسات الإدارية المحلية.

٣- **تفويض السلطة:** أشارت النتائج إلى تحقق (تفويض السلطة) من عناصر الإدارة اللامركزية بصورة مرتفعة في المؤسسات الإدارية المحلية.

٤- **اتخاذ القرارات الإدارية:** أشارت النتائج إلى تحقق (اتخاذ القرارات الإدارية) من عناصر الإدارة اللامركزية بصورة مرتفعة في المؤسسات الإدارية المحلية.

ب- تحقق التنمية المستدامة في المؤسسات الإدارية المحلية:

أشارت النتائج إلى تحقق التنمية المستدامة في المؤسسات الإدارية المحلية بصورة مرتفعة.

ج- متطلبات التركيز على تعزيز اللامركزية كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة:

١- أن تعمل القيادات على تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة جات في المركز الأول، وأن العاملين يحتاجون إلى وعي القيادات دائماً.

٢- الإصلاح الإداري هو الاستخدام الأمثل والمدرّوس للسلطة والنفوذ لتطبيق إجراءات جديدة على نظام إداري ما من أجل تغيير أهدافه وبيئته وإجراءاته بهدف تطويره لتحقيق أهداف تنموية.

٣- إن الجهاز الإداري ليس بنظام مغلق وإنما هو متأثر ومؤثر بمقومات ومكونات بيئته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي ترفده بالمتغيرات التي تعرقل إجراءاته أو تساعد على نجاحه.

٤- يعد الإصلاح الإداري أحد الأذرع المهمة للتنمية الشاملة المستدامة، لذا لا يمكنه أن يعمل بمعزل عنها وعن متغيراتها.

- ٥- تُسهم اللامركزية في ترسيخ مبادئ المشاركة والحوكمة الرشيدة من خلال تمكين المواطنين والمجتمع المدني من المساهمة في اتخاذ القرار، ما يدعم الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد.
- ٦- تُعد اللامركزية آلية داعمة لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة: الاقتصادية من خلال تنشيط الاقتصاد المحلي.

ثانياً . التوصيات:

- ١- يوصي الباحث بضرورة تعزيز تطبيق اللامركزية الإدارية كإحدى الآليات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال نقل الصلاحيات والموارد إلى الوحدات المحلية، بما يُمكنها من التخطيط والتنفيذ الفعّال لبرامج التنمية وفقاً لاحتياجاتها الخاصة، مع ضمان بناء قدرات الكوادر المحلية وتفعيل آليات الرقابة والمساءلة لضمان الشفافية وتحقيق الكفاءة في إدارة الموارد.
- ٢- يوصي الباحث بضرورة العمل على التحديث المستمر لرؤية مصر ٢٠٣٠ بما يتوافق مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية محلياً ودولياً، مع التركيز على تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتوسيع دور المجتمعات المحلية في تنفيذ ومتابعة أهداف التنمية، بما يضمن شمولية الرؤية وفعاليتها في تحقيق تنمية متوازنة وعادلة تُلبّي احتياجات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.
- ٣- تُعد اللامركزية الإدارية أحد المقومات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، لما تنتج من توزيع أكثر كفاءة للسلطة والموارد بين المستويات المركزية والمحلية في الدولة.
- ٤- يوصي الباحث بضرورة تقييم فاعلية عناصر اللامركزية الإدارية (التفويض، التوزيع، المشاركة، الاستقلال المالي والإداري) بشكل دوري في ضوء معايير وأهداف التنمية المستدامة، وذلك لضمان تكامل الأدوار بين المستويات الإدارية المختلفة، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وتعزيز المشاركة المجتمعية في صناعة القرار التنموي، بما يسهم في بناء منظومة إدارية مرنة وقادرة على الاستجابة للتحوّلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٥- يوصي الباحث بضرورة توسيع مجالات اللامركزية، خاصة في الجوانب المالية والتخطيطية، بما يُعزز قدرة الوحدات المحلية على اتخاذ قرارات فعالة تستجيب لاحتياجات مجتمعاتها، مع تهيئة بيئة تشريعية وإدارية داعمة للمشاركة الديمقراطية، من خلال تمكين المواطنين والمجتمع المدني من الانخراط في عمليات التخطيط والتنفيذ والرقابة، بما يُرسخ مبادئ الشفافية والمساءلة ويُسهم في ترسيخ الحوكمة الرشيدة كدعامة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المصادر العلمية:

المعاجم:

- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٩٧٢.

الكتب العامة:

١. أنور رسلان: "الوجيز في القانون الإداري"، القاهرة، ٢٠٠٨.
٢. خالد مصطفى قاسم: "إدارة البيئة والتنمية المُستدامة في ظل العولمة المُعاصرة"، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٧.
٣. خطة التنمية المُستدامة للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ العام الأول من استراتيجية التنمية المُستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠) إصدار وزارة الدولة للتخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.
٤. رانيا عبدالمنعم، مُعتز أبو زيد: "التنمية المُستدامة وقضايا العصر - الأهداف والتحديات"، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠٢٤.
٥. ربيع فتح الباب: "القانون الإداري"، الجزء الأول، دار الرحمن، القاهرة، ٢٠٠٥.
٦. رندا الزغبى: اللامركزية مدخل لتحسين الخدمات في مصر، أعمال مؤتمر اللامركزية، الفرص-التحديات (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-وحدة دعم سياسات اللامركزية، ط (٢)، القاهرة: ٢٠٠٩.

٧. زهير عبدالكريم: "الحكمانية: قضايا وتطبيقات"، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٣.
٨. سليمان الطمان: الوجيز في القانون الإداري"، الطبعة الأولى، ١٩٧٣.
٩. سليمان الطماوي: "مبادئ القانون الإداري - دراسة مقارنة"، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٨٢؛ ثروت بدوي: "القانون الإداري"، المجلد الأول، القاهرة، ١٩٨١.
١٠. السيد صلاح الدين سيد: "دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة"، مادة علمية لطلبة معهد النيل العالي للعلوم التجارية وتكنولوجيا الحاسب، المنصورة، ٢٠٢٢.
١١. صبري أحمد شلبي: "مبادئ الحوكمة وتطبيقاتها في دول مختارة الدنمارك ولبنان"، الدار العربية للموسوعات، ٢٠١٤.
١٢. طه عبد المطلب: اللامركزية في بعض الأدبيات المصرية: استعراض نقدي ومقترحات الإصلاح، أعمال مؤتمر اللامركزية في مصر - فرص وتحديات، كلية الاقتصاد والعلوم الأساسية - قسم الإدارة العامة، ٢٠٠٨.
١٣. عبد السلام أبو قحف: ملامح الإصلاح الإداري مصر: الدار الجامعية الجديدة للنشر، ٢٠١٠.
١٤. عبدالوهاب شكري: "العلاقة بين السلطة المحلية - موسوعة الحكم المحلي، الأساسيات النظرية للحكم المحلي"، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الدول العربية، الجزء الأول، ١٩٧٧.
١٥. على الصاوي: اللامركزية في مصر، أعمال مؤتمر اللامركزية في مصر - فرص وتحديات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الإدارة العامة، ٢٠٠٨.
١٦. محمد إبراهيم الشافعي: تمويل اللامركزية المحلية في مصر: طبيعته ومشكلاته وسبل علاجه، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٢.
١٧. محمد العيساوي: الإدارة الاستراتيجية المستدامة - مدخل للإدارة المنظمات، مصر: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.
١٨. محمد أنس جعفر: "التنظيم المحلي والديمقراطية"، بدون دار نشر، القاهرة، ١٩٨٢.

١٩. محمد بكر حسين: "الوسيط في القانون الإداري"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٦.
٢٠. محمد مفضي: "أثر السياسات الأكاديمية على الأمن والتنمية المستدامة"، المجلة العربية للإدارة، مج ٣٧، ع ٣، سبتمبر ٢٠١٧.
٢١. محمد نور قبصي: اللامركزية آلية لتحسين جودة خدمات الرعاية الاجتماعية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ٢٠٢٠.
٢٢. مدحت محمد محمود أبو ناصر: "الحوكمة الرشيدة: فن إدارة المؤسسات عالية الجودة"، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ٢٠١٥.
٢٣. مصطفى محمود عفيفي: النظام القانون للإدارة المحلية بين المركزية واللامركزية الإدارية"، دار الكتب، القاهرة، ٢٠٠٥.
٢٤. هلال محمد: "إدارة وحماية البيئة"، مركز تطوير الأداء والتنمية، القاهرة، ٢٠٠٥.

الرسائل العلمية:

١. صبري حمودة: "اللامركزية المحلية ورقابة السلطة المركزية في ليبيا"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٧٢.
٢. عمرو سليمان عويضة: دور اللامركزية في تحسين جودة الخدمات، رسالة ماجستير غير منشورة، مصر، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٧.
٣. محمد إبراهيم رمضان: "الوصاية على الهيئات المحلية"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٧٦.
٤. يحيى الكندي: "أثر تطبيق اللامركزية على جودة أداء الإدارات المحلية: دراسة ميدانية بسلطنة عمان"، رسالة ماجستير، كلية إدارة الأعمال، جامعة الشرقية، ٢٠٢.

الأبحاث والمجلات:

١. الاستراتيجيات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، المؤتمر العربي الإقليمي، التوازن البيئي والتنمية الحضرية المستدامة، ٢٠٠٠.
٢. الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤-٢٠١٨.
٣. تقرير أهداف التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠، نوفمبر ٢٠١٨.

٤. تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا، ٢٠٠٢، نيويورك، ٢٠٠٢.
٥. تقرير وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، حول رؤية مصر ٢٠٣٠.
٦. ثابت حسن ثابت، سيد أحمد عيسي: "دور الحوكمة في تعزيز أداء المؤسسات المالية - دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المالية"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد ٦، أبريل ٢٠١٧.
٧. حبيبة حسن، رانيا زادة: المحليات في الدستور المصري: إشكاليات المركزية مقترحات للتطوير القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات (٢٠١٢).
٨. حسن أبو طالب: نظم الأداة المحلية بين تعزيز المشاركة الشعبية ومتطلبات الفئات المهنية، ندوة بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية نوفمبر، ٢٠٠٩.
٩. خالد زكريا: اللامركزية المالية كمدخل للتنمية في مصر: المتطلبات وإشكاليات التطبيق. مجلة النهضة: ٢٠٠٦.
١٠. سلطان أبو على: "التخطيط في مصر في ظل التحرير الاقتصادي"، المؤتمر العلمي السنوي رقم (١٦)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٩.
١١. سمر خيري مرسى غانم: "معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي - دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية"، بحث مُقدم لكلية المجتمع بنات بالقويعة، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٢.
١٢. عدنان صالح: "التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات والمتطلبات"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ٢٠٢٠.
١٣. عمرو عبدالمجيد أدريس، محمد عبدالمحسن سعيد: "دور الشباب في تحقيق التنمية المستدامة في مصر"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد الثالث عشر، العدد الرابع أكتوبر ٢٠٢٢.
١٤. غادة سيد عبدالله شعبان: "أثر التحول الرقمي على تحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا - بالتطبيق على بعض الدول العربية"، المجلد الثاني عشر، العدد الرابع، ٢٠٢١.

١٥. غادة سيد عبدالله: "أثر التحول الرقمي على تحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا - بالتطبيق على بعض الدول العربية"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد الثاني عشر، العدد الرابع ٢٠٢١.
١٦. محمد عبدالمحسن محمد: "طرق مواجهة الفساد في الوظيفة العامة"، مجلة كلية الحقوق جامعة عين شمس، العدد الثاني، الجزء الثاني، السنة التاسعة والخمسون، يوليو ٢٠١٧.
١٧. محمد مصطفى: "تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية وتقنيات الاستشعار عن بعد في التنمية المتواصلة - دراسة حالة إقليم القاهرة الكبرى"، ورقة عمل مقدمة لورشة عمل تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط والتنمية المستدامة، القاهرة، ١٣-١٥/٢/٢٠٠١.
١٨. نصيرة ربيع: "دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد ٨، ج ٢، جامعة عباس لغرور، الجزائر، ٢٠١٧.
١٩. نوار محمد، مليكة حفيظ: "حوكمة المؤسسات المالية ومدى توافقها مع متطلبات حوكمة المؤسسات الدولية"، مجلة جديد الاقتصاد، العدد ١٢، ديسمبر، ٢٠١٧.
٢٠. وفاء عبدالسميع سعود: "الدور الوسيط للتصنيع الأخضر في العلاقة بين المسؤولية البيئية للمنشآت واستدامة الأداء في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ - دراسة تطبيقية"، المجلد الثالث عشر، العدد الرابع، أكتوبر ٢٠٢٢.
٢١. وفاء عبدالسميع سعود: "الدور الوسيط للتصنيع الأخضر في العلاقة بين المسؤولية البيئية للمنشآت واستدامة الأداء في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ - دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد ٣، العدد الرابع أكتوبر ٢٠٢٢.

المراجع الأجنبية:

1. Afum, E., Agyabeng-Mensah, Y., Sun, Z., Frimpong, B., Kusi, L.Y. and Acquah, I.S.K., "Exploring the link between green manufacturing, operational competitiveness, firm reputation and sustainable performance dimensions: a mediated approach", Journal of Manufacturing Technology Management, Vol. 31 No. 7, 2020.
2. Amuche, O. M. Electronic governance and service delivery in selected ministries in Ebonyi State, Nigeria. Journal of Contemporary Research in Social Sciences, 1(1), 2019.
3. Auvich, Chris, From Convergence to Divergence: Reforming Australian local Government. Australian Journal of Public Administration Vol. 58. ISSUE 3 , sup 1999.
4. Cao, C. Tong, X., Chen, Y. and Zhang, Y. "How top management's environmental awareness affect corporate green competitive advantage: evidence from China", Kybernetes, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print. <https://doi.org/10.1108/K-01->
5. Cecile Renouard, La responsabilite ethique des multinationals, presses universitaires de France, 1ere edition, France, 2007.
6. Costa –Jegouzo: L, Administration Française Face Aux Défis de La Décentralisation, Ed.S.T.H, 1988.
7. Daniel Lathrop and Laurel Ruma, Open Government: Collaboration, Transparencym and Participation in Practice, California: O'Reilly Media-Inc, 2010.
8. Gobal. J. Yadav. Corruption in developing countries ; causes and solution, global blues and international political science association , university of South Florida, Sept.2005.
9. Goyal, S. and Routroy, S. "Analyzing environmental sustainability enablers for an Indian steel manufacturing supply chain", Journal of Engineering, Design and Technology, Vol. ahead-of-printNo.ahead-ofprint. 2021. <https://doi.org/10.1108/JEDT-03-2021-0118>.
10. Hembree, Holly and Shelton, Michael Benchmarking and Local Government Revenue Funds: Theory Versus

- Practice public Management (U.S), Vol. 81 ISSUE 2, Oct. 1999.
11. ITU. (2017). ICT Development Index. Retrieved 08 03, 2018, from www.itu.int/net4/ITU-D/idi/2017/index.html ITU. (2017). Measuring the Information Society Report .
 12. Lois rotabas et Paul Isoart: "Manuel de Droit Public et Administratif Librairie Générale de Droit et Jurisprudence" Vingtième édition, Paris, 1982.
 13. Max Gounelle: Introduction au droit public Française, Paris, British Library, 1979, P.55.
 14. René chapus: "Droit administrative", general" edition, monte-charg, 3^e edition, Paris, 1987.
 15. Segnestam, L. "Indicators of Environment and Sustainable Development: Theories and Practical Experience", Environmental Economic Series, paper No. 89, December, 2002.
 16. Singh, A. E-Governance: Moving Towards Digital Governance. Vidya: A Journal of Gujarat University, 2(1), 2023.
 17. Todaro, M. P., & Smith, S. (2006). Economic Development Addison-Wesley New York.
- المواقع الإلكترونية:
- <https://mped.gov.eg>
 - <https://www.fao.org/sustainable-developmentgoals/indicators/ar/>
 - <https://www.sis.gov.eg>